الجمهورية العربية المتحدة

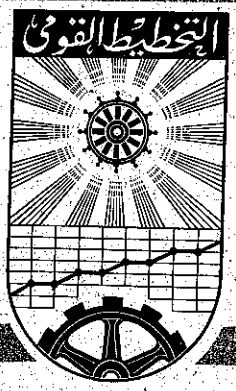

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٨٠٩

اقتصاديات الحرب والتعبئة

د . محمد محمود الامام

نوفمبر ١٩٦٧

الآراء التي وردت في هذه المذكرة

تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاتـــه

تقديـــــم

في أواخر شهر مايو الماضي ، عندما اتضح للعالم أجمع أن قوى العدوان تتجمع من داخل منطقة الشرق الأوسط ومن خارجها ، مهددة أمن دول المنطقة واستقلالها ، قامت أســـــرة المعهد القومي للإدارة العليا بتنظيم سلسلة من الندوات لمعالجة جوانب الموقف المترتب على ذلك التهديد السافر ، وشرفتني بالدعوة لإلقاء محاضرة عن اقتصاديات الحرب والتعبئـــة محددة لها ظهر يوم الخميس ٨ يونيو الماضي ...

وكان أن تم عقد هذه المحاضرة بعد وقوع العدوان الفعلي وقبيل ساعات من توقف اطـــلاق النار ، ولئن كان من المأمول عند الدعوة لتلك الندوات أن تنتهي مناقشاتها قبل وقوع الاشتباكات العسكرية بوقف كاف حتى تتمكن أجهزة الدولة والأفراد من تحديد خطوات للعمل في تاريخ مسبق ، فان الشعور الذي كان سائدا عند القاء هذه المحاضرة أنه مازالت هناك فائدة من المناقشة العلمية للموضوعات التي حددت للندوة ، وأن سبق الأحداث لها يزيد من ضرورتها دون أن يقلل مـــن أهميتها .

واليوم ، وبعد مضي عدة أشهر على ذلك التاريخ ، فانني مازلت أشعر أن الموضوع لـــم يتقادم ، بل لعل ضرورته أخذت أبعادا أكثر تحديدا . وهذا هو الذي دعاني لتسجيل الآراء التي بنيت عليها محاضرة يوم ٨ يونيو ، وقد راعيت في هذا التسجيل أن أفصل ما أجملتـــه في الالقاء الفعلي للمحاضرة ، دون أن أجعل هذا التفصيل يتأثر بما شهدته الشهور الأخـيرة من تطورات وأحداث وما أصبحنا اليوم أقدر على توقع حدوثه في المستقبل القريب ...

ولعل القارئ يتفق معي في أن البعد الزمني لم يحسن الكثير من الدعاوى المقدمة فـــي الصفحات التالية ، الأمر الذي يترتب كنتيجة حتمية على الموضوعية التي حاولت بها تحليـــل المشكلة . ولعله واجد فيها مجالا يمكن التوسع فيه سواء بالنسبة لاقتراح اجراءات محـددة ، أو لتحديد أساليب العمل في العمليات التخطيطية الحالية والمستقبل وهو ما أرجو لهذا المعهـد أن يوليه عنايته في دراساته وبحوثه .

اقتصاديات الحرب والتعبئـــــة

مقدمـــــة :

لاشك أن حالة الحرب بمعنى الاشتباك العسكرى المسلح بين دولة معينة ودولة أو عدد من الدول المعادية لها ، تعتبر الذروة القصوى لمراحل النزاع بين الدول ـ وان لم تكن بالضرورة أشد هذه المراحل ضراوة ... ولا جدال كذلك فى أنه عند الذروة تستأثر العواطف الجياشة بالنفوس ، بحيث يزداد احتمال تعرض المنطق الهادئ المتدبر لخطر الغياب ـ ولو للحظة أو لحظات ... ولئن كان فى الانفعال العاطفى بعض الزاد الذى تحتاج اليه الفئات المشتركة فى الحرب لكى يلهب حماسها ويعزز معنوياتها ابان المعارك التى تخوضها ، فان هذا الانفعال هو آخر شىء يجب أن نجيز حدوثه بالنسبة للقيادات المخططة للمعركة والمسئولة عن تسييرهـــا ، أو بالنسبة للفئات المشتغلة بأمداد المحاربين بالقوى اللازمة لانجاح مسعاهم .

لذلك فانى أرى فى الدعوة التى شرفنى بها الزملاء فى معهد الادارة للاشتراك فى ندوة رائدها التحليل العلمى وطابعها المناقشة الموضوعية ، بادرة طيبة تتيح لنا فرصة الدراسة التى تخدم المجهود الحربى وتساعد على تلمس الطرق والوسائل التى تساعد على تعبئة قوى الدولـــة من أجل كسب المعركة ، ولابد أن تكون هذه الدراسة وثيقة الصلة بأبعاد المعركة التى تخوضها لا باعتبارنا مدنيين نضع أنفسنا فى خدمة قضية الوطن ، وانما عملا بالحقيقة التى أدركتها كـــل الدول المحاربة ، وهى أن الضرورات الحتمية للمعركة تتطلب تقسيمها الى خطين : خـــط الدفاع الاول وخط الدفاع الثانى يقف أحدهما وراء الآخر يقوى من عزيمته ويشد من أزره ويكـــون بمثابة المعين الذى يتلقف المزيد من الافراد ليدفع بهم بعد صقلهم الى الخط الاول ، وأن تلك الضرورات ذاتها تحتم اعتبار الجبهة المدنية بمثابة القوة التى تشكل خط الدفاع الثالث والاخير ، وعليها بالتالى أن تدرس مشاكل الحرب على نفس المستوى من العلمية الذى يدرسها بهـــا المحاربون .

وأود أن أؤكد أهمية هذه الحقيقة فى بداية حديثى نظرا لما لمسته لدى الكثيرين مـــن العاملين فى الجبهة المدنية من مشاعر تكاد تصل الى حد الشعور بالذنب ، بل ولوم النفس على التقصير ... يدفعهم فى ذلك عنصر الانفعال الذى أشرت اليه من قبل ، الذى يجسم دور

الفرد في المعركة فاذاه في ناظريه لا يجب أن يكون دون حد حمل السلاح في الخطوط الأولى في الميدان ، واذاه في قلبه يستعذب لو كلل بالاستشهاد .

هذا حقا هو الشعور الذى يجب أن نتوقعه من كل فرد يحس بالانتماء الى المجتمع ، ويرضى طواعية بذوبان فرديته فيه ، وهو أمر لا يمكن أن يتأتى الا ببلوغ المجتمع ذاته طورا من الارتقاء والتكافل يجعل الرباط بين صالح الفرد وصالح المجتمع يصل الى الحد الذى يجعل منهما شيئا واحدا لا يفصل بينهما فاصل غير أن هذا لا يعنى أننا اذا قمنا جميعا قومة رجل واحد نصد العدوان ونسحق الطغيان ، فان علينا أن نؤدى جميعا عمل رجل واحد ، بل علينا أن نتدبر كيف ننسق شئون حياتنا كأفراد وجماعات وكأمة تقف صفا واحدا لا تلين له قناة ، ولا يتخلف منها أحد عن مسئوليات المعركة مهما تباينت هذه المسئوليات لأن قوة السلسلة تقاس بقوة أضعف حلقاتها ، وأى ضعف في أحدى الجبهات الثلاث التى أشرنا اليها سوف يصيب باقى الحلقات وبنفس القدر ان لم يكن أكثر منه .

ولئن كانت الدعوة الى هذه الندوة قد تمت قبل بدء الاشتباك المسلح ، فان عقدها خلاله وبعد وقوعه انما يزيد من أهمية الموضوع الذى تحدد لها [1] . وقد راجعت خلال الأيام الأخيرة ما سبق لى أن أعددته كموضوعات تثار فى هذه الندوة ، وانتهيت الى أنه يحق لى أن أبقى عليها جميعا كما تصورتها من قبل [2] ، وكان هذا نتيجة منطقية للمحاولة التى بذلتها — والتى أرجو أن أكون قد نجحت فيها الى حد ما — من أجل معالجة الموضوع بأسلوب علمى موضوعى مجرد .

حقيقة المعركة :

الى جانب هذه الصفة التى يكتسبها الأسلوب العلمى ، ويخرج بها عن قيود اطار الزمن والملابسات ، فان هناك حقيقة أخرى تحتم علينا أن نعالج الموضوع بنفس التدقيق الذى كان يمكن أن نوليه اياه قبيل الاشتباك وهى أبعاد الحرب التى نخوضها ، والتى

(١) ولئن كانت الجولة الأولى من المعركة قد توقفت بعد ساعات من القاء هذه المحاضرة ، فان الحرب الفعلية سوف تظل قائمة حتى تتغلب ارادة الاحرار على ارادة الاستعمار .

(٢) وما زلت عند نفس الرأى بعد أن توقفت المعركة ، وان لم تنته .

تعتبر المعركة الحالية مجرد واحدة من حلقاتها ، قد تنتهي بانتهاء معركة ، سواء لنا أو علينا ، ولكن تبقى الحرب الدائمة الحقيقية ... حرب ضد التخلف ، تلقفها الاستعمار بين يديه وجعل منها قضيته الاولى ، لأنه لا يطيق أن يرى ارادة التغيير تعمل بعكس مايهواه .

فالمعركة اذن هي معركة ضد التخلف وضد كل القوى التي تسعى الى تثبيت هذا التخلف فوق أراضينا . وسوف تظل قائمة ما دامت ارادة التغيير قائمة لدينا حتى تفرض هذه الارادة وجودها وينزل عندها العالم أجمع ، بمختلف معسكراته ، أو حتى يحقق الاستعمار غاياته ويفرض مشيئته .

ماهي اذن الافاق التي تعمل فيها ارادة التغيير عندنا ، وكيف تصطدم بأرادة العدوان ولماذا ؟ على الافق السياسي نجد أن أهدافنا واضحة : تنقية استقلالنا من كافة الشوائب ، ومن أجله آمنا بحياد ايجابي وعدم انحياز لمعسكرات تقوم على تقاسم خيرات الدنيا ، ماهو ملك حلال وماهو مطمع للاغتصاب . ومن أجله آمنا بوحدة الأمة العربية وبوحدة الوطن العربي ، ومن أجله أيضا سعينا الى بلورة خط العمل أمام الدول التي اصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث والتي تزايد عددها بفضل قوة الدعوة الى الاستقلال السياسي التي يعيشها عالمنا الحالي ، وحرم المستعمر من استغلال خيراتها بأسلوب مباشر ، فعمد الى أسلوب أصحاب البارات والصالات حين يتلقفون المزارع بعد أن يبيع قطنه ليفرغ جيوبه ويعود لقريته مفلسا ان لم يكن مدينا .

وعلى الافق الاقتصادي تحدد لهذا المجتمع خط واضح يسير فيه من أجل تنمية ذاتية بمعدلات مرتفعة تكرس لها كل الجهود وتسخر لها كل الطاقات ، ويتبع في تخطيطها أحدث الاساليب العلمية . واذا كان الاقتصاد هو العصب المادي لاحتياجات الشعوب فان الاستعمار الذي أجبر على التنازل عن الموارد الاقتصادية لمستعمراته ، يسعى الى الكسب من وراء محاولة الدول الناشئة تنمية اقتصادياتها مستعينة بموارد الدول المتقدمة ، والى الوقوف بهذه التنمية عند الحد الذي لا يخرج بها عن هذا النفع له . وفي هذا السبيل يصبح أمام الاستعمار اتجاهان للعمل : الاول أن يخلق قوى تعمل لحسابه في المناطق الساعية للنمو ، والثاني أن يعمل على تحطيم القوى الداخلية العاملة على تحقيق نمو سليم في تلك المناطق .

وعلى الافق الاجتماعي نجد أن خلق تحزبات طبقية يؤدى الى تفكك في المجتمع والى ارتباط الطبقة المسيطرة على الشئون السياسية والاقتصادية بنمط الحياة المتقدم الذى تعجز الدولة النامية عن مجاراته ، وبالتالى تصبح الدعوة الى مجتمع اشتراكى يحقق الكفاية والعدالة بمثابة المعول الاخير في قبر القوى الاستعمارية ، لذلك فان محاربة هذه الدعوة من قبل الاستعمار لا ترجع فقط الى أنها تهدد مصالحه بطريق مباشر عن طريق تغييرها قواعد ملكية أدوات الانتاج وتوزيع الثروات ، وانما أيضا لانها تسد أمامه السبل بطريق مباشر وغير مباشر حيث تعمل على ربط جميع فئات الامة بالمصلحة الذاتية للدولة وتؤدى الى انتفاء المصلحة الطبقية وثيقة الصلة بالمستعمر .

وكنتيجة حتمية للعمل على هذه المستويات المختلفة ، بل وكمتطلب أساسى لها ، يصبح من الضرورى انشاء وتدعيم الصبغة الثقافية الحضارية الذاتية للدولة بمنأى عن أى مدرسة دخيلة تفرضها قوى أجنبية ، والمشاهد في الدول حديثة العهد بالاستقلال أن صلاتها الثقافية والفكرية بالمستعمرين تجعل منها كائنا يفكر بنفس منطق المستعمر ان لم يكن متحدثا بنفس لغته ، ولئن كانت اللغة قد حافظت للوطن العربى على هيكله فان الجهود التى تبذل من أجل تأكيد الشخصية العربية المستقلة واحياء تراثها الادبى والفنى ودفع عجلة التقدم العلمى الحديث ضمن اطارها الخاص ، كل هذا يعمل بمثابة دروع تقى هذا المجتمع من احتمالات التسرب الخارجى اليه .

هذه الافاق التى تعمل فيها القوى التقدمية العربية تجعل من المحتم عليها أن تصطدم — رغم ارادتها — بقوى خارجية ، ولا مجال للقول بأن هناك أعمال معينة تأتيها هذه القوى تفسر على أنها استفزاز لهذه القوى لا داعى له ، لان مجرد فكرة التنمية المطردة المستقلة هي في ذاتها الاستفزاز الاكبر ، وهى بذلك الاستفزاز الدائم والمستمر ، وبالتالى فان المعركة التى ينساق اليها الوطن العربى ، ليست هى معركة من أجل قطعة أرض مغتصبة ، وليست من أجل اعادة توطين عدد من اللاجئين في ديارهم ، وليست من أجل تنقية الارض العربية من

عناصر دخيلة ، وانما هي في حقيقتها جزء لا يتجزأ من قضية التنمية التي اتخذناها هدفا يخلصنا من آثار الاستعمار والاستغلال الذي سيطر على مقدراتنا أجيالا وقرونا من الزمان . وهي معركة مبكرة في وجه العزيمة التي ترمي الى تحويل المائة مليون عربي الى لاجئين في ديارهم ، لأن التعريف الحقيقي للاجيء هي أنه الشخص صاحب الحق الذي يحرم من حقه في أسباب الحياة ، لا يلزم أن يطرد من ديارة اذا كان بقاؤه في هذه الديار لا يصحبه سيادة حقيقية على مصادر الثروة فيها .

والبعد الاخر لهذه المعركة ، النابع من الحقيقة السابقة ، أننا ، وفي الجمهورية العربية المتحدة بالذات ، لا ندفع ضريبة تأمين مصير الجيل الحالي وما يليه من أجيال في هذه البقعة من الارض فقط ، وانما ندفع أيضا ضريبة تأمين مصير العالم الثالث بأكمله . فأنا لا أغالي اذا قلت أن المحافل الدولية المتخصصة ترى في تجربة الجمهورية العربية المتحدة تجربة رائدة تضرب للعالم الثالث مثلا حيا لما تستطيع أن تحققه ارادة التغيير ، وأن هذا يجعل منا مجالا خصبا للمستعمر يضرب فيه آمال العالم الثالث بأسره ، ويجسم له عاقبة الخروج عن ارادة الاستعمار . علينا أن ندرك هذه الحقيقة وأن نستشف منها قواعد ثلاث للتفكير :

الاولى أن الامل الاول والاخير ليس هو القضاء على اسرائيل في حد ذاتها أو مجرد عودة اللاجئين الى ديارهم ، وانما هو التنمية الحقة بكل أبعادها . ويترتب على ذلك أن مقياس نجاحنا أو فشلنا ليس بخاتمة الجولة الحالية لأن هذا لا يعدو أن يكون هدفا مرحليا له ما قبله وله ما بعده ، ولن تتوقف عنده مجموعة الآمال التي تشكل أمامنا خط العمل المستقبل . وهذا ضروري لتحديد الهدف بجلاء .

الثاني أن المعركة الحالية وان أخذت شكل الاشتباك المسلح ليست حلقة قائمة بذاتها أو مقتصرة في روابطها على جوانب المشكلة الفلسطينية ، وانما هي جزء من حربنا مع التخلف الذي يراد فرض استمراره علينا ، وهذا ضروري لتقدير البعد الزمني للحرب التي نخوضها وللتعرف على حقيقة القوى المعادية التي نواجهها .

والثالث أن حربنا مع الاستعمار في امتدادها الى حرب نخوضها من أجل مستقبل العالم الثالث كله تفرض علينا أعباء أكبر مما يمكن تقديره في حرب مواجهة محدودة ، ومع ذلك فان تقدير دول هذا العالم لهذه الحقيقة لا يلزم أن يكون بتلك الدرجة من الوضوح التي تجعلها تتحمل مسئوليتها الكاملة فيها ، خاصة وأن درجة التحرر من الأسار الفكرى والاقتصادى للاستعمار لم تبلغ الحد الذى وصلته لدينا ، وهذا أمر يجب تقديره بجلاء لمعرفة مجموعة القوى التي يمكن أن تعمل معنا وتلك التي تقف ضدنا .

جوانب التحليل :

تعتبر مرحلة الحرب بمعنى الاشتباك العسكرى المسلح مرحلة محدودة — مهما طالت — بحيث لا تتم دراستها الا اذا وضعت في موضعها الطبيعي من البعد الزمني ولذلك يجب علينا عند الحديث عنها أن نمتد بالدراسة الى مراحل ثلاث :

١ — مرحلة ما قبل الاشتباك العسكرى ، أى مرحلة الاعداد للحرب .

٢ — مرحلة الحرب أو الاشتباك العسكرى المسلح .

٣ — مرحلة مابعد الحرب التي تعالج فيها المشاكل المتخلفة عن الحرب سواء كتب فيها النصر أو الهزيمة .

فلمرحلة الاعداد للحرب أهميتها من حيث مدى الاستعدادات التي تتم خلالها ، ومن حيث مجموعة الاجراءات التي تتخذ خلالها والتي تتحول باقتصاديات الدولة الى مستوى متأهب بقدر معين لمتطلبات الحرب الساخنة . وطبيعي أن هذا يستبعد فترات السلم العادية ، ولكنه يأخذ في الاعتبار الفترات التي تسبق اعلان الحرب لمدد تطول حتى تمتد عددا من السنوات اذا كانت طبيعة النزاع موضع الحرب تتطلب مثل هذا الاستعداد ، واذا كانت الدول المتنازعة تدرك هذه الحقيقة وتعمل وفقا لها . ونحن لا نعتبر أن المجال هنا هو مجال مناقشة لما يمكن أو يجب عمله في هذه المرحلة ، وانما يعنينا منها بيان مدى العبء الذى يكون على الدولة تحمله خلال مرحلة الحرب ذاتها ، وفقا لمدى مقدرتها على مواجهة احتياجات

مرحلة ما قبل الحرب وحسن توجيه الموارد فيها .

ومن جهة أخرى فان عبء المشاكل التى تتخلف عن الحرب — أيا كانت نتيجتها — يتوقف الى حد كبير على مجموعة الاجراءات التى تتخذ فى المرحلتين الاوليين ، وبوجه خاص فى خلال مرحلة الاشتباك ذاتها ، الى جانب تأثره بالنتيجة الفعلية للحرب .

ونظرا لان تحول اقتصاديات الدولة من أحوال السلم أو من حالة التأهب للحرب الى مرحلة الحرب ذاتها ، تحولا تاما ، يتطلب بعض الوقت ، فان طبيعة المشاكل التى تواجه الدولة فى هذه المرحلة ، وحدتها ، تختلف فى الفترة الاولى من نشوب الحرب عنها فى فترة استمرار الحرب ، كما تتباين مقدرة الدولة على سرعة الحركة فى الاتجاهات المختلفة فى كل من هاتين الفترتين ، مما يحتم علينا تقسيم مرحلة الحرب ذاتها الى مرحلتين جزئيتين ، على أن نأخذ فى الاعتبار الجانب المادى والجانب النفسانى لقدرات المجتمع فى كل منهما .

وأخيرا فان العرض الذى حددنا فيه من قبل أبعاد معركتنا الحالية يؤكد هذه النظرة المتسعة للبعد الزمنى للحرب ، بل انه يفرض علينا أن نضع الحرب فى أطار من التحليل المتكامل للتطورات طويلة الاجل . وأهمية هذا الجانب بالنسبة لموضوع ندوة اليوم أن هذا الاطار له طبيعته الاقتصادية الاساسية ، وهو أمر له مغزاه من الناحية التحليلية المجردة ، كما أن له أهميته من الناحية التطبيقية المباشرة ، ولئن جاز لنا أن نغير عنوان الندوة دون أن نغير مضمونها ، لجاز لنا أن نلقبها " بدراسة اقتصاديات التنمية فى ظل الحرب والتهديد بها "(١)

أدوات التحليل الرئيسية

نظرا لان هدف هذه الندوة محدود بدراسة الجوانب الاقتصادية للحرب ، فانه من الطبيعى أن تكون أدوات التحليل الرئيسية المستخدمة هى أدوات التحليل الاقتصادى ، كذلك فانه بناء على الابعاد التى حددناها للمعركة الحالية يجب أن نتخير من تلك الادوات ما يعين

(١) ان الاحداث التى مرت منذ انتهاء الاشتباك المسلح حتى الآن لم تزدنى الا ايمانا بهذه الحقيقة ، وأود أن أوجه هنا دعوة الى العلماء المشتغلين باقتصاديات التنمية فى النصف الثانى من القرن العشرين ان يعيدوا النظر الى نظريات التنمية لكى يأخذوا فى اعتبارهم —

الدراسة على المستوى المركزى الشامل الذى تتخذ عنده القرارات بالضرورة خلال الحرب ، أصطلح على استخدامه من أدوات التحليل فى ميدان التنمية الاقتصادية . ونقصد بذلك تقتصر أدواتنا التحليلية على تلك التى تصلح للدراسات الجزئية الساكنة والتى تهدف أساسا ن شروط التوازن اللحظى ، بل يجب أن تتفق هذه الأدوات مع متطلبات التحليل الديناميكى وازنى المتحرك ، وهو ما تفرضه دراسات التنمية بوجه عام ، وما تمليه طبيعة التلاحق الزمنى قف متباينة خلال المراحل المتعاقبة التى قمنا بتعدادها .

هذه الأدوات يمكن تلخيصها فى الاتى :

- الموازنة الأجمالية بين المصادر والاستخدامات ـ خلال فترة معينة ـ ونعنى بها دورة الانتاج والانفاق ، مع أخذ التجارة الخارجية فى الاعتبار .
- التوازنات القطاعية الرئيسية الى جانب التوازن الأجمالى ، نظرا لعظم التباين الذى يطرأ على هذه التوازنات خلال المراحل المختلفة ، وما يتطلبه استبقاء هذه التوازنات من جهود وسرعة فى الحركة .
- التطورات التى تصيب الموارد الانتاجية المتاحة ـ بشرية أو مادية ـ كنتيجة للأحداث المتباينة التى تصيب الدولة خلال المراحل المختلفة .
- التعاقب الزمنى لهذه الجوانب ، والذى يتطلب نوعا من التحليل الفترى يأخذ فى الاعتبار ارتباط الموقف الجارى بالأحداث السابقة من جهة ، ويراعى صياغة القرارات الجارية بما يساعد على تعظيم النتائج المواتية فى الفترات التالية من جهة أخرى .
- هذا الاعتبار الأخير له جانبان ، أولهما يتعلق بدالة التفضيل التى تبنى على أساسها القرارات ، فهى ليست بالضرورة كسب الحرب بأى ثمن ، ولا هى حتى كسب الحرب بأقل تكلفة اقتصادية ، وانما يمكن أن تتسع ـ اذا قبلنا الصورة التى رسمناها لحقيقة أبعاد المعركة التى نخوضها فعلا ـ لكى تشمل فى نفس الوقت تحقيق أقصى معدل للنمو فى مثل هذه الظروف (أى أقل انتقاص منه)

٦ — والجانب الثانى هو المتعلق بنواحى عدم التأكد ، وهى من الاعتبارات المرعية فعلا فى علم الاقتصاد ، وان كنا هنا نريد أن نتوسع فى مفهومها لتشمل نواحى عدم التأكد فى الجوانب العسكرية — الأمر الذى يزيد من صعوبة التحليل ، وان لم يجعله بالضرورة مستحيلا . وفى اعتقادى أن المعالجة الشافية لهذا الجانب الهام تتطلب الالتجاء الى أدوات التحليل الرياضية التى غزت أخيرا ميدان اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل نظرية اللعب وأساليب بحوث العمليات .

رة الانتاج والانفاق :

تتلخص العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات على كل من المستوى الاجمالى ستوى القطاعى والافرادى فى المعادلة الشهيرة :

الناتج المحلى + الواردات من السلع والخدمات = الاستهلاك النهائى العائلى + الاستهلاك الجماعى + تكوين رأس المال الثابت + الزيادة فى المخزون السلعى + الصادرات

التفصيل لعناصر المعادلة الأساسية قد يكفى لأغراض التحليل الاقتصادى السلمى ، غير أن ضرورة عند معالجة اقتصاديات الحرب لاجراء تحليل أكثر تفصيلا لما يدرج تحت أسم هلاك الجماعى . فهذا النوع من الانفاق يتكون من شقين : أولهما يمكن اعتباره استهلاكا مدنيا ، ويشمل شراء السلع والخدمات اللازمة لاغراض ادارة شئون الاقتصاد القومى فى السلمى ، وهو يتضمن الى جانب الانفاق على أجهزة الادارة والخدمات الاجتماعية الأمن الداخلى والعدالة ، الانفاق على التعليم والثقافة وعلى الرعاية الصحية .

أما الشق الثانى فيمكن اعتباره انفاقا جماعيا عسكريا ، وهذا بدوره يمكن تقسيمه الى ئيسيين : أولهما هو الانفاق على الذخائر والمعدات الحربية ، والثانى هو الانفاق ن والاغذية والملابس وأدوات نقلها وتخزينها ، وغير ذلك من السلع والخدمات التى النوع الاول من حيث أن الطلب عليها ينافس بصورة مباشرة [1] أنواع الطلب الاخرى .

---

[1] أنواع الطلب بما فيها الطلب الجماعى على المعدات الحربية تتنافس بصورة غير مباشرة ف فى تنافسها على الموارد المحدودة للدولة من اجل انتاج السلع والخدمات اللازمة لمهتها .

والداعى الى هذا التقسيم التفصيلى أن الانفاق على الذخائر والمعدات الحربية
ر أساسا انفاقا على نوع معين من السلع الهدف الاول منه هو تكوين مخزون منها
ستخدم الا فى حالة الحرب (أو على الاقل لا يتعرض للاستخدام الكامل الا فى تلك
الة — اذا أخذنا فى حسباننا ما يستخدم لاغراض التدريب) . ومع هذا فان قواعد
حاسبة القومية ، وكذلك فروض التحليل الاقتصادى السلمى ، تقضى باعتبار هذا النوع من
نفاق استهلاكا نهائيا ، وان كان هذا لا يعنى أنه يفترض انتفاء وجوده من الوجود بمجرد
صول عليه ، فمن المعلوم أن السلع المعمرة لا يؤدى استخدامها الى الاسهام بصورة مباشرة
تكوين طاقات انتاجية اضافية فى الاسواق ، يعتبر مجرد انتقالها الى مستخدمها النهائى
ابة استهلاك نهائى مهما طالت فترة استخدامها بعد الحصول عليها ، مثل السيارات
خاصة وأجهزة الاستقبال والتبريد وغيرها .

ولا بد لنا من الخروج عن هذا التعريف اذا أردنا أن نعالج اقتصاديات الحرب
عالجة دقيقة ، ولو أن هناك عقبتان رئيسيتان لا يسهل التغلب عليهما اذا أردنا معالجة
شاكل القياس ، وهما :

١ — السرية التى تحيط بها معظم الدول هذا النوع من الانفاق . وان كان هذا لا يمنعنا
فى خلال المناقشة النظرية من افتراض قيام السلطات المعنية فى الدولة بالحصول على
البيانات اللازمة .

٢ — سرعة التطور التكنولوجى فى ميدان التسليح ، الامر الذى يثير مشكلة التقادم وقصر
العمر الاستخدامى للمخزون ، كما يثير صعوبة فى تقدير قيمته تقديرا يمثل الواقع
تمثيلا دقيقا فى الفترات الزمنية المختلفة .

والواقع ان حل مشكلة القياس عن طريق استخدام القيم النقدية (بسعر التكلفة
أو سعر السوق او سعر الاستبدال — وبالسعر الجارى أو السعر الثابت) ان جاز
اعتباره محققا لاغراض التحليل الاقتصادى المعتاد بحيث يجوز اعتبار أن استهلاكا
قيمته ١٠٠ مليون جنيه أكبر من استهلاك قيمته ٥٠ مليونا وبالتالى فانه قادر على
تحقيق اشباع أكبر منه (مع ما فى هذا من صعوبات تثار عند محاولة اعطاء هذا

الكم مضمونا يتصل بمقاييس الرفاهة الاجتماعية — او يتصل بالمقدرة الانتاجية اذا كان القياس هو لسلع رأسمالية) ، فان محاولة تحميل هذا القياس مغزى اكبر مما يحتمله بالنسبة لكفاءة سلاح قيمته ضعف قيمة سلاح آخر ، امر يجب تفاديه . وكل ما يعنينا هو انه اذا أمكن قياس حجم السلاح (بتركيب معين) الذى لدى الدولة ، والاضافات اليه ، فان ما يلزم لتحليلنا هوالقيمة النقدية له من حيث انها تتنافس مع قيم نقدية اخرى على موارد الدولة .

وفقا لهذا التقسيم ، وفى حدود هذه التحفظات ، يمكن تلخيص دورة الانتاج والانفاق فى الاتى :

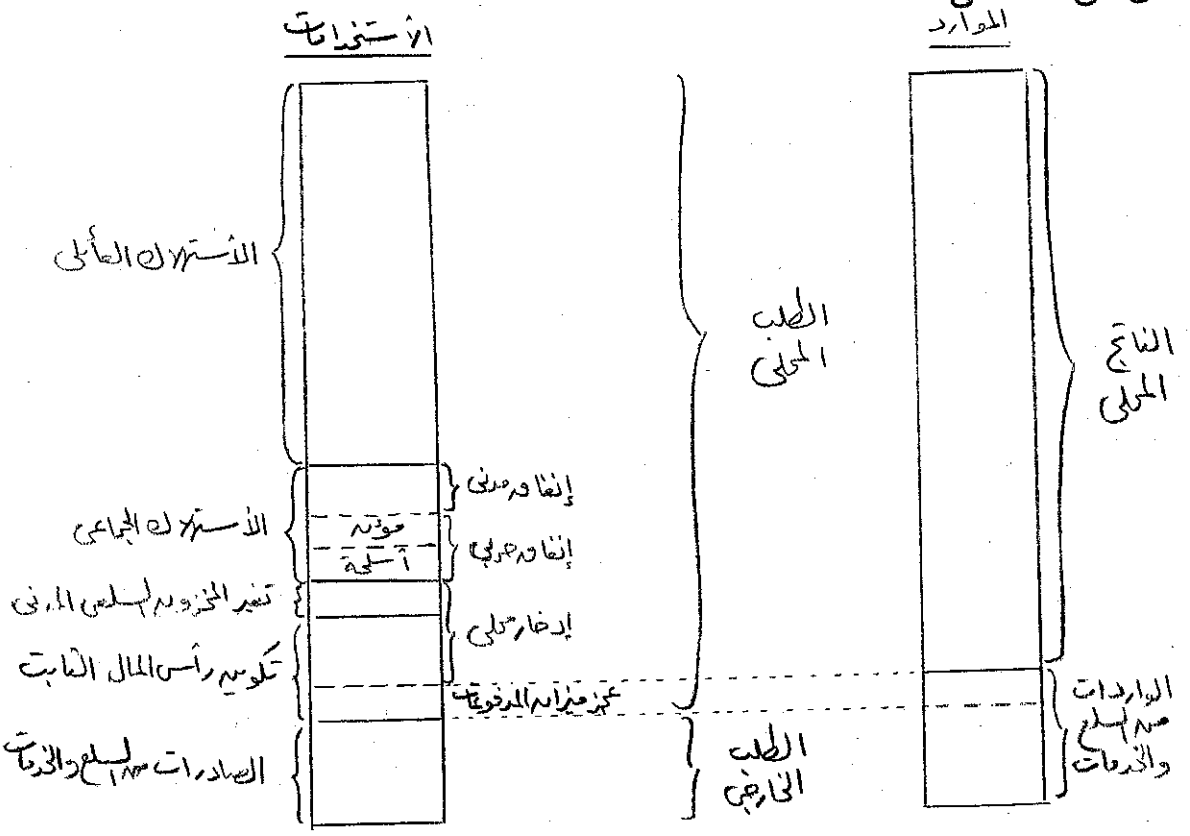

ويلاحظ اننا افترضنا وجود عجز فى ميزان المدفوعات ، وهى الحالة الغالبة فى ظروف التنمية وكذا فى ظروف الحرب ، ومن الممكن تعديل الرسم بسهولة للتعبير عن الحالة التى يتحقق فيها فائض الميزان ولذلك يقع ضمن الصادرات وكذلك ضمن الادخار المحلى .

هيكل الانتاج والعرض :

يحدد الرسم السابق المعالم الرئيسية للتوازن الكلى بين جانبى الموارد والاستخدامات بالنسبة لما يكون قد تم حدوثه فى فترة تاريخية ماضية ، أما بالنسبة لفترة قادمة فان الامر يقتضى اضافة الى الصورة السابقة لتوضيح الموقف الفعلى للمعروض من السلع والخدمات المختلفة عند مستوى معين لموارد الدولة وكذلك حجم الطلب المناظر ، ويصبح الموقف كالتالى :

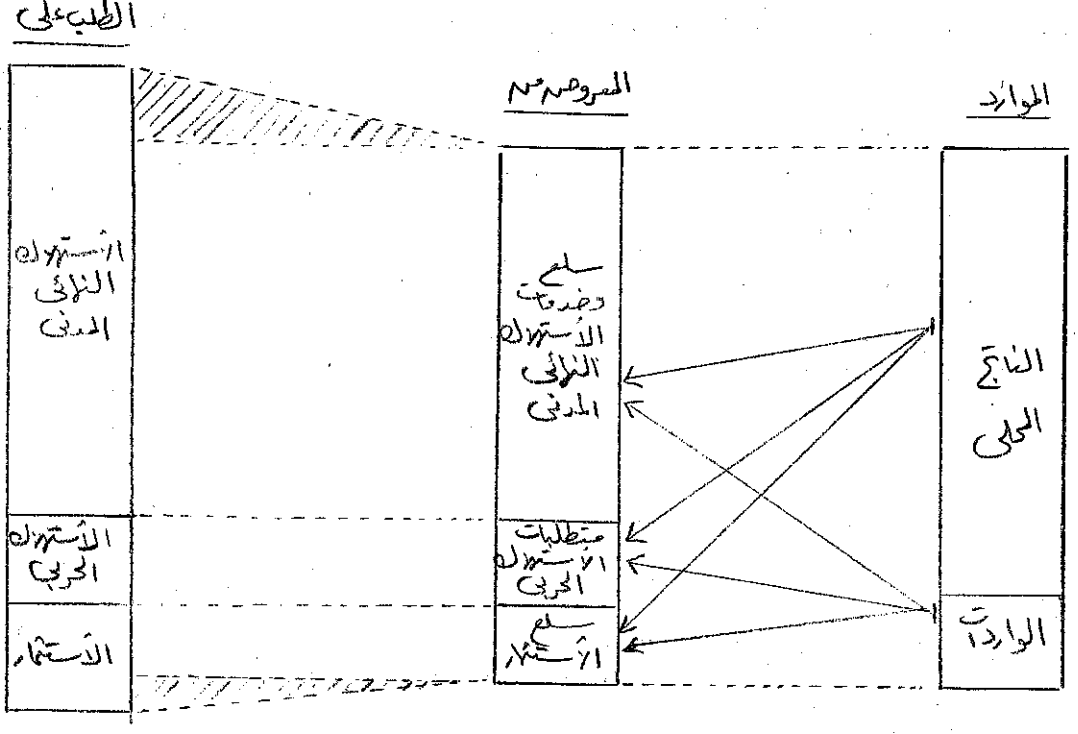

ويتضح من هذا الشكل أن كلا من الموردين الاساسيين : الناتج المحلى والواردات يتكون من أنواع مختلفة من السلع ، بعضها يواجه أغراض الاستهلاك النهائى المدنى ، وبعضها يلزم لاغراض الاستهلاك الحربى ، بينما الباقى يخصص لاغراض الاستثمار (مشتملا على تكوين رأس المال الثابت ، والاضافات الضرورية الى المخزون من السلع المختلفة) . ولهذا فان العمود الاوسط ان هو الا اعادة تبويب لعناصر العمود الاول وفقا لطبيعة الاستخدام لا المصدر

الذى تستمد منه (محلى وأجنبى) . ولهذا السبب فان المعروض الكلى يساوى من حيث مجموعة ، الموارد الكلية ، وهو ما تدل عليه الاسهم المتقطعة :

ومن جهة أخرى فان الطلب الذى يمكن أن يتولد فى نفس الفترة يتوقف أساسا على الظروف المحيطة بالناتج المحلى (والدخل المحلى) وبالتعامل الخارجى ، غير أن العوامل المحددة لعناصر الطلب لا يلزم أن تكفل تساوى الطلب مع العرض ، وقد افترضنا ان حجم الطلب الفعلى أكبر من حجم العرض فى جملته ، وبالتالى فان بعض عناصر الطلب قد تزيد عن العرض المناظر لها او قد تساويه (وهو ما افترضنا حدوثه بالنسبة للاستهلاك الحربى) وقد تقل عنها .

هذه الصورة التى يمكن التعبير بواسطتها عن واقع السوق لكل من الاجماليات الرئيسية للاقتصاد القومى ، يمكن تطبيقها على القطاعات الانتاجية المختلفة وكذلك على كل واحد من المنتجات المختلفة . ويمكن الجمع بين الصورتين الاجمالية والتفصيلية فى شكل واحد عن طريق تقسيم كل قائمة من الانواع الاجمالية للاستخدامات الى مفرداتها : فنقسم الاستهلاك النهائى الى المواد الغذائية بأنواعها ، والى الملبوسات ومواد النظافة والسلع المعمرة المختلفة وهكذا .. وبالمثل بالنسبة لكل من الاستهلاك الحربى والاستثمار .

واستكمالا لاغراض التحليل نستطيع أن نمتد بالجوانب الثلاثة للشكل الاخير لكى تشتمل على الاستهلاك الوسيط من مستلزمات الانتاج وفى هذه الحالة تؤدى اضافة مستلزمات الانتاج الى جانب الموارد أن يصبح لدينا الانتاج المحلى بدلا من الناتج المحلى ، وواضح ما فى هذا من ازدواج ، لان هذه المستلزمات تأتى اما من الانتاج المحلى ذاته أو من الواردات ، وكلاهما مسجل فعلا فى هذا الجانب . هذا القدر من الموارد يذهب بنفس الحجم الى جانب العرض ويبقى تساوى العمودين الاولين قائما .

ومن جهة أخرى اذا اطلقنا على جانب الطلب على هذه المستلزمات أسم الطلب على الاستهلاك الوسيط ، فانه لا يوجد ما يدعو مقدما لان يكون حجم الطلب مساو للمعروض ، لا فى جملته ولا فى تفاصيله ، وبذا تظل الصورة العامة التى عرضناها فى الشكل الاخير قائمة من

حيث امكان انعدام التوازن بين جانبى العرض والطلب ، ومن حيث امكان تقسيم هذا النوع من المنتجات الى أنواعه المختلفة ومقارنة العرض والطلب لكل نوع .

ولكى يتحول الطلب الى استخدامات فعلية — كما كان الامر فى الشكل الاول — فانه لا بد من حدوث تغيرات فى كل من جانبى الطلب والعرض تكفل تساويهما ، لكل من مفردات الطلب واحدة واحدة ، وبالتالى للاجماليات التى تضمها . هذا التعادل يمكن أن يتحقق عن طريق تأثير العوامل المحددة للطلب والعرض (بما فى ذلك الاسعار) ، والتى تتأثر بدورها بمدى الفجوة بين الجانبين ، أو عن طريق التدخل المباشر ، او غير المباشر . ويلاحظ أن الرصيد النهائى لعمليات التوازن هذه ينصب فى النهاية فى التغير فى المخزون اما بالزيادة أو بالنقص .

والى جانب مستلزمات الانتاج التى هى بذاتها منتجات متولدة عن العملية الانتاجية الجارية (أو الاستيراد) فان العملية الانتاجية تتطلب مشاركة عناصر أخرى أولية ، وهى :

١ — الموارد الطبيعية ، كالارض الزراعية والمناجم ومصايد الاسماك الخ ... وهى فى الغالب ترتبط بموقع جغرافى معين تحدده الطبيعة ، وهى اذا انتقلت من موقعها فسوف يكون ذلك نتيجة عملية انتاجية تتحول بها الى مستلزمات انتاج .

٢ — الموارد البشرية ، أو ما يطلق عليه أسم عنصر العمل ، وهذا العنصر يضم مفردات أبعد ما تكون عن التجانس بحيث يجب عند الحديث عن التعبئة لاغراض الحرب أن نقسمه وفقا لفئات التخصصات المهنية المختلفة ، ووفقا لمستويات المهارة والخبرة . ويضم هذا المورد أيضا عنصرا يميل الاقتصاديون لفصله ، وهو عنصر الادارة والتنظيم .

٣ — الموارد الرأسمالية ، وهى الطاقات التى يكونها الاقتصاد القومى نتيجة استثمار جانب من منتجاته ليعيد استخدامها لاغراض الانتاج المستقبل اى انها كمستلزمات الانتاج وليدة الانتاج ، وان اختلفت فى انها لا يتم انتاجها عادة فى نفس الفترة ، كما انها لا تستهلك كلية بنهاية عملية انتاجية واحدة . ولعل هذه الرابطة المزدوجة بينها

وبين الانتاج هى التى جعلتها حجر الزاوية فى قضايا التنمية ٠

هذه الموارد الحقيقية التى يقوم عليها الانتاج تحتاج فى انتقالها من جانب الموارد الى جانب الاستخدامات الفعلية الى عمليات تمويلية تكون فى الظروف العادية هى عبارة عن انعكاس للتحركات التى تصيب تلك الموارد ٠ غير أنها تأخذ أبعادا خاصة بها تزداد اهميتها كلما زادت الفجوة بين جانبى الطلب والعرض للموارد الحقيقية ٠ أو اذا أخذت عمليات اصدار النقود اتجاها بعيدا عن التحركات السوقية متأثرة برغبات السلطات العامة فى الدولة فى تغيير حجم الموارد التى تسيطر عليها الاستخدامات المختلفة

أسس اتخاذ القرارات الاقتصادية :

رغم التباين الكبير فى الانظمة الاقتصادية والاجتماعية للدول ٠ فان من الحقائق المسلم بها فى وقتنا هذا أن دور الحكومات لم يعد قاصرا على حفظ الامن والدفاع وشئون الادارة العامة بل ان الجهاز الحكومى يعتبر المحور الاساسى فى توجيه النشاط الاقتصادى مستخدما فى ذلك وسائل تتفاوت بين التدخل المباشر وبين التأثير على الاجهزة المتحكمة فى النشاط الاقتصادى (كالجهاز المصرفى) وبين أتباع السياسات الاقتصادية التى تحقق الاهداف التى يرتضيها المجتمع عن طريق التأثير فى تصرفات الوحدات والمجموعات المختلفة ٠

لذلك فان التخطيط الشامل — بصورة من صوره العديدة — أصبح قاعدة متبعة فى دول تتباين سواء من حيث نظامها الاجتماعى أو من حيث مستواها من التقدم الاقتصادى ويترتب على هذا أيضا أن دور الحكومة خلال الحرب لم يعد قاصرا على الحصول من الشعب على الموارد اللازمة للانفاق على العمليات الحربية ٠ تاركة الشئون الاقتصادية الاخرى تتكيف تلقائيا مع التطورات التى تصيب مرافق البلاد ٠ بل أصبحت النظرة الى حالة الحرب نظرة شاملة متكاملة مما ترتب عليه أن اقتصاديات الحرب أصبحت هى اقتصاديات الدولة فى خلال الحرب وليست مجرد اقتصاديات العمليات الحربية نفسها ٠ لذلك نجد أن واحدا من أنواع التخطيط الاقتصادى التى انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها فى الدول المحاربة ٠ تخطيط الطوارئ emergency plans ٠ الذى تسيطر فيه الدولة على الخطط الكلية والجزئية لمختلف مرافق الدولة من أجل تعبئة امكانيات الدولة لكسب الحرب مع أقل قدر من الاخلال بالشئون الاقتصادية ٠ وأقل ضياع فى الموارد ٠ بل

ان الكثير من الادوات العلمية التي راجت أخيرا في التخطيط السلمي انما نبتت في تلك الفترة ، كما كان ميدان التخطيط لاعادة التعمير بعد الحرب آثاره بعيدة المدى على اقتصاديات الدول المتقدمة ، كما كان سابقة هامة لتجارب التخطيط التنموي في الدول النامية .

على أن فاعلية تخطيط الطوارئ لا تتم بمجرد تركيز العملية التخطيطية ذاتها ، اذ أن كفاءة العمليات الحربية تتطلب قدرا أكبر من التدخل المركزي المباشر في المراحل التنفيذية ، آخذا في الاعتبار أن هذا التدخل المركزي المباشر في المراحل التنفيذية ، آخذا في الاعتبار أن هذا التدخل ينتظر له الانتهاء بعد انتهاء احوال الحرب وتبعاتها . وهذا يتطلب وضع صيغة مناسبة لحدود هذا التدخل وأبعاده وما يتطلبه سواء عند الدخول فيه أو التخلي عنه .

واذا كانت القاعدة الاساسية في الاجراءات والقرارات الاقتصادية هي الحصول على أقصى عائد بأقل تكلفة اقتصادية ، فان اتباع هذه القاعدة تصبح ألزم ما تكون خلال العمليات الحربية . وهذا يثير مشكلتين أساسيتين :

أ — تحديد الخصائص التي يتم وفقا لها قياس العائد وتشكيل دالة التفضيل بما يساعد على اعطاء أوزان مناسبة للاهداف التي تتنافس على موارد الدولة ، وتأتي متطلبات الحرب على رأس القائمة . ولهذه المشكلة اهميتها في دولة نامية تسعى جاهدة لان تندفع فيها عملية النمو بصفة غير منقطعة حتى ولو اعترضتها حالة الحرب. وهو أمر تعظم أهميته اذا كان ينتظر لحالة الحرب (بمراحلها الثلاث)أن تطول .

ب — الاسلوب التكنيكي المستخدم في التخطيط وخصائص الخطة ذاتها من حيث مدى المرونة فيها بما يساعد على سرعة الحركة لمواجهة كافة الاحتمالات غير المرئية . وكما أشرنا فان الاقدام على التخطيط الحربي خلال الحرب العالمية الثانية أدى الى ظهور أساليب تمكنت الدول المتقدمة (وعلى رأسها الولايات المتحدة) من ابتكارها بما لها من امكانيات علمية واحصائية ضخمة . فأساليب بحوث العمليات ، واحتياجات هذه الاساليب من امكانيات حسابية ضخمة توفرها العقول الاليكترونية ، تدين بنشئتها الى تلك الحرب . وقد روعي في تصميم هذه الاساليب أن ظروف الحرب يدخلها عاملان متناقضان : الاول هو أن تمركز القرارات في يد جهاز تخطيطي واحد

وما يصحب ذلك من كبر درجة المركزية في التنفيذ يزيد من المعلومات التي لـــدى المخطط (اذا توفرت الاجهزة الاحصائية وأجهزة المعلومات بدرجة كافية) كما يرفـع من درجة اليقين certainty والتي يحد منها في الظروف العادية تشتـت عملية اتخاذ القرارات ، والثاني أن درجة اللايقين uncertainty تزيـد زيادة تفوق كل الحدود المألوفة نظرا للعمليات التي يمكن أن يقوم بها العدو سعيـا وراء تحطيم قوى الدولة وشل حركتها ، والتي تكتسب عنصر المفاجأة ، وعنصـــر التركيز على مهاجمة نقط ارتكاز الاقتصاد القومي . وترجع خطورة هذه العمليات الـى ان وحدات الاقتصاد القومي لا تعمل منعزلة عن بعضها البعض ، بل هي عظيمـة التشابك ولو بدرجات متفاوته بحيث أن تعطيل واحدة منها يخلق سلسلة مـــن التعطلات ولا يمكن قياس الاثار المترتبة عليه بمجرد الاثار المباشرة في الحسبان ، بل لابد أيضا من تقدير الاثار غير المباشرة . ولذلك نجد أن دراسة نماذج المدخلات والمخرجات input-output analysis كانت من أهم الادوات التحليلية لتحديد اقتصاديات الحرب وتحديد خط سير العمليات الحربية . (١)

ولقد ترتب على هذا أن دور البحث العلمي زاد زيادة كبيرة وتطور اسلوب البحـث الى آفاق جديدة دفعت علم الاقتصاد اشواطا بعيدة نحو استخدام الطرق الرياضيـــة والقياسية econometric methods وما زال التطور جار في استحداث هـذه الطرق وفي محاولة تطبيقها على العلوم والمشاكل الاجتماعية الاخرى .

فاذا كانت الحاجة مؤكدة لاتباع وسائل التخطيط العلمية في زمن السلم لمعالجـة مشاكل التنمية بصورة أكثر كفاءة ، فان هذه الحاجة تصبح أولى الضروريات في زمن الحـرب ، ومن جهة أخرى فان استخدام التخطيط لادارة شئون الاقتصاد القومي يجعل من المنطقـي

---

(١) من الامثلة الصارخة في هذا الصدد ما يقال من أن القش كان واحدا من العوائـق التي صادفتها الولايات المتحدة في حرب كوريا ، لانه كان لازما لنقل الزجـــاج اللازم للطائرات ، وبذلك حد من طاقة صناعة الطائرات بدرجة أكبر من الطاقـــة الرأسمالية لتلك الصناعـة .

الا نستحدث نظاما جديدا لمواجهة مشاكل الحرب بل أن نتطور بأساليبنا التخطيطية والخطة القومية ذاتها بما يخدم أهداف المجتمع في الظروف الجديدة .

وليس هنا مجال استعراض هذه الاساليب العلمية الحديثة ، خاصة وأنها بطبيعتها تحتاج الى معرفة رياضية متقدمة ، ثم انها وان ساعدت على الوصول الى نتائج محددة في تطبيقها فان مناقشة قواعدها لن تؤدى بنا الى توصيات محددة خلال هذه الندوة . وكل ما نريد أن نخلص اليه هنا هو :

١ — انه لا بد وأن يتم التخطيط للحرب ضمن اطار خطة قومية شاملة ، وأن هذا التخطيط يجب أن يأخذ في اعتباره متطلبات التنمية ، خاصة وأن طبيعة المعركة التي نخوضها موجهة كما بينا الى تحطيم قوانا التنموية .

٢ — ان أساليب وضع الخطة يجب أن تأخذ بأحدث جوانب التقدم العلمي في هذا الميدان . واذا كان زمن السلم يسمح لنا بالتجربة والتصحيح وبالحذر في استخدام الوسائل المتقدمة بما لا يرهق اجهزة جمع البيانات وتحليلها فان ظروف الحرب لا تحتمل مثل هذه النظرة الى الاساليب العلمية .

وبناء عليه فسوف نكتفي في الاتي ببيان النتائج التي يمكن استخلاصها من الادوات التحليلية الاجمالية التي استعرضناها — وهي دورة الانتاج والانفاق ، وهيكل العملية الانتاجية — أما هذه الادوات الاكثر تقدما فتكفينا الاشارة اليها تاركين اياها لدراسات الاجهزة المتخصصة

مرحلة نشوب الحرب :

وفي معالجتنا للمراحل المتعددة التي ذكرناها لن نتوقف طويلا عند مرحلة التأهب للحرب ، وهي التي انتهت باعلان حالة الحرب ، ولذلك فسوف نبدأ مباشرة بمعالجة الفترة الاولى من حالة الحرب وهي مرحلة نشوب الحرب .(١) مشيرين الى انعكاسات متطلبات هذه المرحلة على مرحلة الاعداد للحرب .

---

(١) وهي تعادل مرحلة الحرب ، اذا كانت الحرب قصيرة خاطفة .

تتميز هذه المرحلة بسرعة تطور بعض أنواع الانفاق مع ثبات نسبى فى أنواع أخرى وكذلك فى جانب الموارد بما فيها الناتج المحلى . كذلك تتميز هذه المرحلة بقصرها النسبى ، وبارتباطها الوثيق بمرحلة الاعداد للحرب . وتتلخص أهم المتغيرات التى تصيب هذه البنود فى الاتى :

١ — سرعة استخدام المخزون الحربى فى العمليات الحربية ، الامر الذى يتطلب استغلال فترة التأهب للحرب فى تكوين مثل هذا المخزون . ومع ذلك فان هذا لا يستتبع بالضرورة حدوث زيادة ضخمة فى الانفاق الحربى مباشرة لان هذه الزيادة لا تتحقق الا عن أحد طريقين : اما زيادة فى الواردات او زيادة فى الانتاج الحربى ، وكلاهما يحتاج لبعض الوقت خاصة اذا كان نشوب الحرب مفاجئا .

٢ — ازدياد مفاجىء فى الطلب على المؤن اللازمة للعمليات الحربية ، مع ضرورة الاسراع فى نقلها الى جبهات القتال ، وتخزين مقادير كافية من المواد القابلة للتخزين منها . ويلاحظ أن هذه المواد ، وعمليات نقلها ، تتنافس مباشرة مع احتياجات الاستهلاك المدنى .

٣ — ازدياد فى بعض أنواع الاستهلاك الجماعى المدنى اللازمة لخدمة المجهود الحربى ، بسبب تزايد نشاط بعض الاجهزة الادارية (كالتعبئة والمخابرات) والمستشفيات والسجون وأجهزة الاعلام والدفاع المدنى . وقد يصحب ذلك نقص فى بعض النواحى ، ولو أنه عادة محدود ، مثل حدوث توقف مؤقت فى بعض المدارس ، خاصة فى المناطق المهددة .

٤ — لا يتعرض المعدل الفعلى للاستهلاك العائلى لتغير كبير ، فهناك بعض عوامل تدعو لنقصه ، كغياب المحاربين وتولى الاجهزة العسكرية تدبير احتياجاته الاستهلاكية المباشرة ، وتوقف او انكماش نشاط بعض القطاعات مثل قطاعات التسلية والترفيه ، خاصة ما يعمل منها مساء فى فترات الاظلام . غير أن الخطر الاكبر فى هذه الناحية هو اقدام بعض المستهلكين على تخزين بعض المواد الاستهلاكية القابلة للتخزين ، خاصة اذا سادتوقع بطول فترة الحرب.

٥ — استمرار بعض العمليات الاستثمارية الاساسية ، وان تعرضت عمليات أخرى للتوقف

والارجاء ، اما لانها تحتاج الى مواد بديلة للمجهود الحربى أو لانها تفقد أولويتها فى ظروف الحرب. فالمبانى الحكومية قد يتوقف العمل فيها كذلك تتحول موارد الدولة من انشاء الطرق والمواصلات اللازمة للحياة المدنية الى تلك التى تمليها الضرورات العسكرية .

٦ — كذلك يميل المنتجون الى زيادة حجم المخزون اما سعيا لتأمين العمليات الانتاجية المستقبلة ، أو طمعا فى تحقيق أرباح استثنائية عن طريق المضاربة على على ارتفاع الاسعار .

٧ — اما بالنسبة للصادرات فان الموقف يتوقف الى حد كبير على طبيعة العمليات الحربية وما يحوطها من تغيرات فى العلاقات الدولية . فمن الممكن أن تتعرض الموانى ، والطرق مباشرة للتدمير مما يعوق حركة التصدير مباشرة ، كما أن تعبئة وسائل النقل للاغراض العسكرية يعطل عمليات نقل الصادرات الى الخارج والمحصلة النهائية لهذه التغيرات هى زيادة فى حجم الطلب النهائى بصفة عامة واصابة بعض القطاعات بتوسعات كبيرة بدرجات تفوق ما يصيب القطاعات الاخرى. وهذا يعنى تجاوز حجم الطلب النهائى للموارد المتاحة ، ويترتب على هذا محاولة لزيادتها اما عن طريق السحب من المخزون أو زيادة الانتاج المحلى ، او زيادة الواردات :

١ — ففيما يتعلق بالسحب من المخزون نجد أن هذا يتعارض مع ما ذكرناه من رغبة عامة فى زيادة المخزون ، خوفا من النقص المحتمل مستقبلا وطمعا فى ارتفاع الأسعار ، مما يؤدى الى ارتفاع فعلى فى الأسعار .

٢ — وما سبق أن ذكرناه بالنسبة للصادرات يمكن أن ينطبق على الواردات غير أنه يمكن أن نضيف اليه من جهة أخرى أنه اذا كانت البوادر بنشوب الحرب مبكرة ، فمن المحتمل أن يرتفع حجم الواردات العسكرية . وقد تنكمش الواردات التى تأتى من دول تنحاز الى الجانب المعادى .

٣ــ أما موقف الانتاج المحلى فتنتابه عدة عوامل متضاربة يتباين مداها وفقا لنوع القطاع وأهميته ، ومدى تعرضه للتدمير . فبوجه عام تظل القطاعات الزراعية بعيدة عن أى تغيير مفاجئ مالم تتعرض المرافق المائية للعدوان أو تصاب مخازن المستلزمات (خاصة الأسمدة والمبيدات) أو مصانعها أو وارداتها . ولا ينتظر لحركة التعبئة أن تؤدى الى سحب أيدى عاملة زراعية يقف فى سبيل استمرار الانتاج الزراعى .

أما الخدمات ، التى يرتبط أنتاجها بالطلب عليها ، فان الخدمات العامة تتأثر بالتغير فى حجم الانفاق العام الذى ذكرناه من قبل . أما الخدمات الخاصة فان الكثير من فئاتها يتعرض للنقص : بعضها بسبب عدم ملاءمة ظروف الحرب له ، مثل خدمات الترفيه وكذلك خدمات السياحة التى تنكمش بدرجة كبيرة حتى فى مرحلة التأهب للحرب ويتأثر بانكماشها ميزان المدفوعات وبعضها يحدث فيه تحول من الاستهلاك المدنى الى الاستهلاك الحربى مع زيادة الانتاج الكلى بسبب التوسع الكبير فى هذا الاخير . وأهم هذه الفئات الخدمات الطبية . وما ينطبق على هذه الخدمات ينطبق أيضا على أنشطة النقل والمواصلات التى يزداد نشاطها لسببين ، أولهما زيادة حجم عمليات النقل من جهة ، والثانى دواعى الامن التى قد تؤدى الى طول خطوط النقل خاصة اذا تعرضت الطرق المباشرة للعدوان .

غير أن الشغل الشاغل للمخطط يكمن فى نواحى الانتاج الصناعى . وهنا يجدر بنا أن نناقش هذا النوع من الانتاج وفقا لمدى تأثر عوامل الانتاج المختلفة بحالة الحرب :

أ ــ الموارد الطبيعية ــ وهذه علاقتها بالصناعة حيوية ولكنها غير مباشرة اللهم الا فى صناعة التعدين . ويتوقف أثر الحرب على هذا العامل على موقع المناجم بالنسبة للعمليات الحربية . ومن هنا كانت أهمية جعل حدودنا الدفاعية عند نهاية حدود شبه جزيرة سينا لا نهايتها باعتبار ان هذه المنطقة يتركز فيها الجزء الغالب من المناجم والمحاجر اللازمة لصناعات عديدة مثل صناعة تكرير البترول وصناعة المواد غير المعدنية .

ب ــ الموارد البشرية : وهذا المورد يتعرض للتحول المباشر الى الاغراض العسكرية وفقا

لتخصصات الافراد وأعمارهم . ففي خلال العمليات العسكرية يزداد الطلب على مهندسي الطرق والانشاء مما يؤدي الى سحبهم من الاعمال الانشائية والتشييد . كذلك يزداد الاحتياج الى تخصصات تكنولوجية عديدة كعلماء طبقات الارض والاليكترونيات والصناعات الهندسية ، وغيرها من التخصصات التي تلزم حرب تكنولوجية متقدمة . ومن جهة أخرى فان ضرورة الاعتماد على شباب متعلم يستطيع استخدام المعدات الحربية الحديثة يؤدي الى سحب الكثير من العمال الفنيين والاخصائيين لتشكيل القوات الاحتياطية سعيا لاستكمال خط الدفاع الثاني . ولما كانت قواعد التجنيد بوجه عام تنظر الى الشخص من حيث كفاءته الخاصة وليس من حيث الجهاز الذي ينتمي اليه . فمن المنتظر أنه مهما كانت دقة نظام التعبئة فسوف تتعرض بعض الوحدات الانتاجية للشلل بسبب غياب بعض الافراد القياديين منها . ويصحب استخدام الفرد في القوات المحاربة احتفاظه بأجره مع فقد لانتاجه المدني مما يؤدي لاختلال التوازن بين الطلب والانتاج .

حـ — الطاقات الرأسمالية : تصاب هذه الطاقات ببعض النقص نتيجة الاعتداء المباشر ، ولو أن هذا الاثر يكون محدودا في بداية الحرب ، وان كان من الممكن أن توجه الاعتداءات الاولى الى تدمير هذه الطاقات[1] . غير أن هناك بعض الطاقات التي توجه مباشرة لخدمة الاغراض العسكرية البحته ، وهو ما يمكن حدوثه بدرجات متفاوته من السهولة وفقا لطبيعتها ولعل هذا هو السبب في عناية الدولة بانشاء المصانع الحربية التي يمكن تحويل طاقاتها بسهولة من الانتاج السلمي الى الانتاج الحربي . ومثل هذا التحول يبدأ في العادة خلال مرحلة التأهب للحرب . والشيء الوحيد الذي يمكن أن يحد من فاعلية التحول في هذه المرحلة ، وربما لمدة طويلة ، هو مدى توفر الخبرات الفنية اللازمة ، الامر الذي يعود بنا على العنصر البشري ولذا نجد أن هذه المرحلة تشهد فترة من هبوط الانتاجية بالنسبة للاغراض التي يعاد تخصيص الطاقات لها .

---

(١) اذا سلمنا بأن الحرب التي نخوضها الان هي حرب ضد التنمية الاقتصادية وضد محاولاتنا استخلاص ثرواتنا من ايدي الاستعمار — وعلى رأسها قناة السويس التي استردادنا منها ما لا يقل عن ٧٠٠ مليون جنيه بالنقد الاجنبي من يوم استردادها جاز لنا أن نتوقع أن هدف هذه الحرب هو تدمير كل هذه المكاسب الاقتصادية .

د — المستلزمات : لا تتعرض المستلزمات لنقص مباشر لانها تكون عادة موضعا للتخزين يظل انتاجها غير متأثر بالعمليات الحربية ، بينما قد تتأثر الخامات المنجمية بدرجات متفاوته ، غير أن أهم العوامل التى قد تؤثر فى الانتاج مصادر الطاقة والوقود باعتبارها قاسما مشتركا بين مختلف الانشطة الانتاجية ، وضرورية أيضا للعمليات الحربية . ولذلك يكون من المهم تأمين مصادر الطاقة وتكوين احتياطى مناسب من الوقود .

نخلص من كل ما تقدم الى أن حجم الانتاج لا يتأثر بدرجة كبيرة فى هذه المرحلة وأن نواحى التأثير المباشر عليه — فيما عدا احتمالات التدمير — تعود الى أثر سحب جانب من العمالة المتخصصة ، الى جانب تحول بعض القطاعات من انتاجها العادى الى الانتاج الحربى . وحتى هذا العامل الاخير قد يقلل من شأنه وجود بعض الطاقات العاطلة فى تلك الطاقات ، ما لم يحل دون استغلالها نقص الخامات اللازمة ، وتتركز الاثار الرئيسية لهذه المرحلة فى تغير بعض عناصر الطلب بصورة تؤثر على القطاعات المختلفة بدرجات متفاوته ، وقد تؤدى الى حدوث عجز كبير نسبيا فى ميزان المدفوعات .

العوامل النقدية والمالية :

تعتبر التدفقات النقدية من أشد انواع التدفقات الاقتصادية حساسية للتغيرات المفاجئة التى تصيب الحياة الاقتصادية ، فالى جانب انها تعكس المواقف السوقية أى الاثار المترتبة على الفجوات بين الطلب والعرض كتلك التى عددنا احتمالات نشأتها ، فانها تكتسب أبعادا خاصة بها فى مثل هذه الظروف ترجع الى تغير نظرة الافراد وتوقعاتهم الى العلاقة بينها وبين السلع وتزداد هذه الابعاد وضوحا كلما ازدادت حدة القلق النفسى الذى يصيب الافراد .

فكما ذكرنا من قبل يميل الافراد الى توقع حدوث نقص فى بعض السلع وارتفاع فى اسعارها ، فهم بعبارة أخرى يعطون هذه السلع قيمة أعلى مما يقدرونها بها وفقا

لاحتياجاتهم الحالية ، وبالتالي يتوقعون تدهورا في القوة الشرائية للنقود وبذلك يحدث هروب من الاصول النقدية الى الاصول السلعية وتميل هذه التوقعات الى تضخيم نفسها لان الازدياد الفجائي في الطلب ومحاولة المنتجين احتجاز السلع توقعا لارتفاع الاسعار يضخم الفجوة المختلفة مما يرفع الاسعار ويقوى من الاستمرار في هذين الاتجاهين المتضادين .

الى جانب هذا فان غموض نتائج الحرب يثير في النفوس تساؤلا حول مدى الثقة التي يمكنهم أن يضعوها في نقود أساس التعامل فيها هو الثقة في استقرار الجهاز الاقتصادي . ويتبلور هذا التساؤل في النقود المصرفية حيث تزداد احتمالات تعرض المصارف للمخاطر بسبب الظروف المجهولة التي يمكن أن تسود في المستقبل ، ولذلك كثيرا ما نجد المصارف تواجه فجأة حركة سحب للاموال والودائع منها ، مما يعكس ضعف الثقة في ودائع المصارف بالنسبة الى البنكنوت الذي يحمي القانون اصداره . وتزداد هذه الحركة قوة اذا كانت العملة المحلية سهلة التحويل الى عملات اجنبية حيث يسارع الافراد الى تحويل أرصدتهم الى مصارف أجنبية توقعا منهم انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية .

وتدرك الدول المحاربة هذه الحقيقة ولذلك تحاول كل دولة أن تشيع بين أفراد الدول المعادية توقع قيام الحكومات فيها بتجميد أرصدة الافراد لتسهيل تمويل عملياتها الحربية . بل لقد ذهبت بعض الحكومات خلال الحرب العالمية الثانية الى تزوير عملات الدول المعادية واغراق الاسواق داخل هذه الدول وخارجها بالعملات المزورة حتى تهتز الثقة في التعامل بعملات تلك الدول ، الامر الذي ينتهي الى شل حركة التعامل الاقتصادي بشكل يؤثر أبلغ الاثر على المجهود الحربي ذاته .

ويقودنا هذا التساؤل عن المقصود بتمويل العمليات الحربية . فمن المعلوم انه في الظروف العادية تحصل الحكومة على الاموال التي تحتاجها لاغراض الانفاق الجاري عن طريق الضرائب والرسوم التي تفرضها بحكم ما لها من سلطة السيادة . وهي لا تلجأ الى الاقتراض كمورد دائم بل تستخدم هذه الوسيلة لمعالجة أنواع معينة من الانفاق ولفترات محدودة اذا كان في اعتقادها أن امكانيات السداد ميسرة في المستقبل دون آثار معاكسة

احتياجاتها المستقبلة .

غير أن الارتفاع المفاجئ الذى يصيب أنواع الانفاق العام المختلفة اللازمة لاغـــراض
رب يثير مشكلة التمويل بصورة بارزة ويصبح على الدول أن تطرق الابواب المختلفة التى تنحصر
سا فى واحد من ثلاثـة :

- الاقتراض وهو يعنى الاقتطاع الحالى من الافراد على وعد بالسداد المستقبل .
- الاقتطاع الاجبارى من دخول الافراد عن طريق الضرائب والرسوم ، بدون الـــتزام بالسداد المستقبـل .
- الاقتطاع الاختيارى بدون سداد ، عن طريق الاعانات والتبرعات التى يسهم بهـــا الافراد اختيـارا .

والقاعدة العامة التى تكمن وراء هذه الاساليب هى احداث تحويل فى القوة الشرائية
الايدى التى لا يراد لها أن تستعملها الى تلك التى يعطى لاستخداماتها الاولويـــة
لى ، وبذلك يعاد توزيع هذه القوة الشرائية مع ابقاء حجمها الكلى متناسبا بقدر الامكـان
لاقة الاسواق . وطبيعى أن استخدام المورد الثالث يقلل حاجة الحكومة لاتخاذ اجراءات
ئية ، غير أن حجمه غير مضمون نظرا لان الافراد يتنازع لديهم الاعتبار الوطنى مـــع
ارات حب الذات . ولا بد أن يدرك الافراد انه كلما تمكنوا من تعزيز هذا المورد كلمـــا
حاجة الدولة لاتخاذ اجراءات جبرية ، غير أن قوة الاحتمال بأن تقوم الحكومة باتخـــاذ
هذه الاجراءات تجعل الافراد يحجمون عن المساهمة بالدرجة التى تغنى الدولة عـــن
رد الاخـرى .

ولذلك نجد أن الدولة تحتاج بالضرورة الى احداث زيادات فى موارد السيادة عـــن
ن فرض ضرائب جديدة ، وزيادة معدلات الضرائب الحالية . وهى تجد فى الضرائـــب
ة ملائمة للحصول على جانب من التمويل المطلوب مع احداث نوع من التوازن فى الاســـواق
رائب على الدخول تساعد على الحد من الاستهلاك بوجه عام ، بينما الضرائب على السلـــع
أن تستخدم كأداة للحد من الطلب على سلع معينة يراد تدبير توازن فى أسواقها عـــن
رفع اسعارها ، حتى ولو كانت من قبيل السلع الشعبية الضروريـــة .

غيرأن هناك حدود لما يمكن تحصيله عن طريق فرض الضرائب الاضافية خلال فترة دودة من الزمن ، وان كانت هذه الحدود يمكن أن تزيد فى ظل الحماس الوطنى الذى ره ظروف الحرب . ولذلك فانه اذا قدرت الدولة أن هناك ضرورة للحصول على موارد افية فسوف يتعين عليها أن تلجأ الى الاقتراض ، ويمكن تحقيق الاقتراض فى صورة من ـلاث :

- اقتراض اجبارى يأخذ صورة شبيهة بالضرائب على الدخل ، على أن يسدد بدون فوائد فى المستقبل .
- اقتراض اختيارى ، ولا يقصد به زيادة المدخرات بقدر ما يهدف الى امتصاص موارد كان يمكن أن تتجه الى أغراض الاستثمار المالى أو العينى فى الاوقات العادية ، ولكنها نظرا لظروف الحرب تتحول الى صورة نقدية سائلة كفيلة بأن تحدث اختلالات خطيرة فى التوازن . وهذا يتطلب تحديد فائدة على مثل هذه القروض ، ليس منشؤها أن استخدامات القروض عملية مربحة تبيح للمقرض المساهمة فى ثمارها ، ولكنها بمثابة ضريبة يدفعها الشعب كثمن لاستقرار نسبى يحقق له فى شئونه الاقتصادية فى وقت تتعرض فيه هذه الشئون للضياع .
- اقتراض تضخمى من الجهاز المصرفى ، وهو أمر له آثاره البعيدة المدى ، لانه يعنى خلق قوى شرائية من مصدر خارج عن دورة الانتاج واحتياجاته وبالتالى يجنح بالانفاق الى الزيادة عن الموارد ، ونظرا لانه يتركز فى أيدى الحكومة فسوف يزيد من نسبة نصيبها فى الانفاق وان صحبه بالضرورة ارتفاع عام فى الاسعار . ونستطيع تمثيل ذلك بأسلوب ساد الفكر الاقتصادى ردحا من الزمن فنقول انه لو كانت قيمة الانتاج ١٠٠ وتولدت عنه بالتالى دخول وموارد نقدية قيمتها ١٠٠ ونجحت الحكومة فى الحصول على ٣٠ منها بالوسائل العادية (بما فيها القروض المباشرة) فسيظل الانفاق الكلى فى حدود ١٠٠ وان ذهب ٣٠٪ للحكومة ، ٧٠٪ للافراد . فاذا اقترضت الحكومة ٢٠ اضافية من الجهاز المصرفى فسوف يظل الانتاج ١٠٠ ولكنه لا بد أن يباع بما يعادل ١٢٠ أى يحدث ارتفاع ٢٠٪ فى الاسعار ومن هذه القيمة تحصل

كومة على ما قيمته ٥٠ بالاسعار الجديدة أي على ٧ر٤١ ٪ تاركة للافراد ٣ر٥٨ ٪ فقط ٠
ي هذا أن موارد الحكومة النقدية تزيد ٢٠ ولكن ما تحصل عليه من سلع وخدمات يزيد
بمقدار ٧ر٤١ — ٢٠ = ٧ر١١ أي ما يقرب من النصف نتيجة ارتفاع الاسعار هذا عن
تراض المحلى وتتراوح اهدافه بين محاولة مد الحكومة بالمزيد من امكانيات الانفاق وبين
ة في الحفاظ على التوازن الداخلي رغم هذه الزيادة في نصيبها عن طريق ضغط موارد
إد وتحويل الجزء المضغوط اليها اما مباشرة أو عن طريق رفع الاسعار ٠ ويشترط لتحقيق
الاهداف معا أنه في الحالة التي يسمح فيها بارتفاع الاسعار يجب أن تذهب الزيادة في
إدات الى الدولة مباشرة أو عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على الافراد الذين يحصلون على
ات استثنائية من ارتفاعات الاسعار ٠

اما فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي ، فهذا امر تمليه ضرورات الحرب ، وفي العادة
نصيب الحكومة في القروض الخارجية نظرا لانها المستورد الاساسي للمواد الحربية ٠ واذا
ضرورات الاقتراض تمليها دوافع أمن الدولة وسلامتها فانه لا بد أن يصحب ذلك تقدير
ر البعيدة المدى على شئون التنمية ، لان سداد القروض في المستقبل يعني التضحية
من الصادرات في عدد من السنوات ، ولا بد أن يتحدد حجم القروض بما يسمح بتحقيق
داف العسكرية بأقل تكلفة ممكنة ، مما يقتضي تقديرا لقوة العدو والفترة التي ينتظر
ستمر فيها العمليات العسكرية ٠

غير أن الموارد الخارجية لا تقتصر على القروض ، اذ أن الامكانيات المختلفة للحصول
اعانات (بدون مقابل) تعتبر من أفضل الاجراءات التي تساعد الدولة على تقليل الضياع
وارد ها الذاتية مع رفع كفاءة مقدراتها على تحقيق النصر ٠ هذه الاعانات تأخذ عدة أشكال :

- فهناك اعانات في شكل معدات أو خبرات عسكرية تمنح للدولة من الدول الصديقة ٠
- وهناك اعانات في شكل مواد غير عسكرية ولكنها لازمة لخدمة المجهود الحربي بطريق مباشر أو غير مباشر ، تسهم فيها أحيانا بعض المنظمات الدولية ذات الطابع الانساني ٠
- وهناك معونات مالية تسهم في تخفيف حدة مشاكل ميزان المدفوعات في الحاضر والمستقبل ٠

٤ — ثم هناك المعونات التى تأخذ شكل مساهمة فعلية فى العمليات الحربية اذا كانت المعركة الجارية معركة مشتركة . غير أن أثرها الاقتصادى يختلف وفقا للشكل الذى تتم به المعونة العسكرية . فأرسال قوات بمعداتها الحربية يسمح بزيادة القوة العسكرية وعدد الافراد المحاربين دون نقص فى عدد العاملين فى القطاعات المدنية بنفس القدر ، ولكنه يتطلب تدبير المؤن اللازمة للقوات الجديدة ، ومواجهة النفقات التى يقوم بها أفراد هذه القوات من أجورهم والتى تزيد بالتالى من حجم الانفاق الكلى .

هذه الاعانات قد تكون مصادرها الحكومة الصديقة ، كما قد يسهم فيها أفراد أجانب أو مواطنون يقيمون بالخارج . غير أنها تحتاج الى جهد دعائى وسياسى كبير حتى يمكن اجراء حملة منظمة فى سبيلها يتوقف نجاحها على مدى ايمان العالم الخارجى بقضية الدولة وموقفها من الحرب وعلى شعور هذا العالم بما يتهدده من خطر اذا ما فقدت الدولة امكانيات النصر بها . فلم تكن المعونات التى قدمتها الولايات المتحدة للحلفاء بوجه عام والاتحاد السوفييتى بشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية نابعة عن مواقف صداقة بحتة ، وانما عن رغبة عن جعل الاوربيين يخوضون حربهم بعيدا عن أرض الامريكتين ، وأن ينتصر من بينهم معسكر أقل خطرا عليها من غريمه ، ساعية الى أن تخرج من الحرب بأقل خسائر ممكنة حتى تكفل لنفسها زيادة فى قوتها النسبية فى عالم أنهكته الحرب ، المنتصر فيه كالمنهزم سواء بسواء .

وكما أسلفت القول فأن الحرب التى يخوضها الوطن العربى اليوم هى حرب المقدمة للعالم المتخلف ، وكان فى وسعنا أن نجنى الكثير من المعونات فيها لو انها شرحت على أنها ليست مجرد قضية اقليمية تتعلق بمصير فئة من الناس ، وانما باعتبارها المعركة الاولى فى حرب ضارية سوف تجتاح العالم المتخلف حتى تقضى على كل مكاسبه . ولهذا الامر أهميته اذا علمنا أن اسرائيل تعانى بصفة مستمرة من عجز فى ميزانها التجارى يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنويا ، وانها تستمرئ هذا العجز لانها تجد فى المعونات التى قدمت لها خلال السنوات التى مضت على انشائها ما ينشئ لدى مقدمى الاعانات مصلحة شخصية فى الابقاء عليها باعتبارها زيادة اموالهم . وبناء على هذه الفكرة قامت بحملة واسعة لجمع التبرعات فى مواجهة

التحركات العربية الأخيرة أمامها ، وقرر مجلس وزرائها تنشيط هذه الحملة — الى جانب اجراءات مالية داخلية رفعت بها الضرائب — وذلك فى اجتماعه عشية العدوان أى يوم الأحد الماضى ٤ يونيو .

مرحلة استمرار الحرب :

اذا تأكد للدولة المحاربة أن مدى الحرب سوف يطول ، فلابد لها من اتخاذ اجراءات جديدة فى ضوء المشاكل التى تنشأ عن استمرار الحرب . والواقع أن هذا الاستمرار له آثار متضاربة بعضها يسهل عملية اتخاذ اجراءات جديدة ، وبعضها يعقد هذه العملية . فخلال هذه المرحلة لا يكون هناك نصر كامل أو هزيمة كاملة ، ولكن تصبح الحرب سجالا ، وهذا يثير مشكلة جديدة هى أن مثل هذه الفترة تتعرض لتقلبات فى سير الحرب تثير عوامل عدم الثقة فى المستقبل بدرجة أكبر .

وبوجه عام يمكن القول أن الاتجاهات الأساسية التى تكون قد بدأت فى مرحلة نشوب الحرب تتأكد فى هذه المرحلة وتشتد حدتها . ولعل أبرز هذه الاتجاهات هو تزايد حجم الاستهلاك الجماعى بمختلف أنواعه ، اذ يؤدى استمرار حالة الحرب الى استنفاذ المخزون الحربى وازدياد الحاجة الى الحصول على معدات حربية جديدة لمواجهة الاشتباكات المستمرة وتعويض الخسائر التى تنجم عن هجوم العدو على القوات المحاربة وعلى مخازن الأسلحة بغرض تدميرها ، وتلك التى تنجم عن الاستخدام الفعلى للأسلحة . كذلك يؤدى تزايد حجم القوات المحاربة فى عدد متزايد من الجبهات وكذلك حجم القوات الاحتياطية والتى يجرى تدريبها الى زيادة الاحتياجات من المؤن مع طول خطوط الامداد خاصة فى الجبهات البعيدة عن العمران ، وتعرض الخطوط المباشرة الى هجوم من العدو مما يؤدى الى طول هذه الخطوط وتدمير جزء من الامدادات فى الطريق ، فضلا عن الحاجة الى تدبير مخزون كاف من المؤن لمواجهة احتمالات حدوث تعطل فجائى فى عمليات النقل . كذلك يتعرض الاستهلاك الجماعى المدنى الى الزيادة المستمرة خاصة فى النواحى المتعلقة بالدفاع المدنى وشئون الامداد والتموين

والجانب الآخر الذى يتعرض لتغيرات كبيرة هو جانب الانتـــاج :

١ ــ فهناك تغيرات راجعة الى تحول مزيد من الطاقات الانتاجية من خدمة الانتاج المدنـــى الى أغراض الانتاج الحربى ، سواء كان أنتاجا سلعيا أو خدمات كالنقل والسياحـــة بما فى ذلك السياحة الداخلية .

٢ ــ انخفاض مستوى الانتاج فى بعض القطاعات بدءا من تلك التى تعتمد على مستلزمـــات مستوردة بتعذر وصولها أو تمويل شرائها ، وتلك التى تتعرض مصادر خاماتها للاعتداء ، ثم يمتد أثر هذا الانخفاض الى الصناعات التى تتكامل مع هذه القطاعات .

٣ ــ والى جانب تعطل الانتاج بسبب نقص المستلزمات ، فان الطاقات الانتاجية ذاتهـا تتعرض للتدمير المباشر ، وقد يوجه التدمير أساسا الى الطاقات العاملة فى الانتـــاج الحربى ، ولكن هناك احتمالات كبيرة فى أن يوجه أيضا الى الطاقات العاملة فى الصناعات الاستراتيجية .

٤ ــ ويؤدى اتساع نطاق العمليات الحربية الى استنزاف مزيد من القوى العاملة ، مما يدفع الدول أحيانا الى تشغيل الاناث والشيوخ فى مختلف ميادين الانتاج المدنى ، ولا بد من فترة لهؤلاء العاملين الجدد لكى يكتسبوا مستو مقبولا من الخبرة الامر الـــذى يعرض الانتاجية للانخفاض . ولذلك فان من المتوقع أن يتأثر الانتاج لفترة طويلـــة حتى يتأقلم الجهاز الانتاجي مع ظروف الحرب .

٥ ــ كذلك يتأثر الانتاج بالظروف المحيطة به ، فقيود الاطفاء والغارات الجوية ومشاكـــل النقل والمواصلات وتعرض مصادر الطاقة والشبكات الكهربائية للاصابة كلها تؤثر فى مستوى الانتاج حتى لو توفرت العوامل الانتاجية اللازمة ، كما أن الحالة النفسية للعاملـــين تحت وطأة الشعور القوى والتهديد بالدمار وفقد الاقارب ، الى جانب نقص الخـــبرة للعاملين الجدد ، تتضافر كلها كعوامل تؤدى الى خفض الانتاجية .

٦ ــ وقد تضطر الدولة تحت ظروف الحرب الى نقل بعض المصانع الحيوية من مناطق معرضـــة للعدوان الى مناطق أخرى أكثر أمنا ، ففى خلال الحرب العالمية الثانية مثلا نقـــل

الروس مصانعهم من الغرب الى مناطق متخلفة في الشرق حرصا عليها من الزحف الألماني . والى جانب تكلفة هذه العملية والضياع الذى يتم خلال عملية النقل ، فان هذا يعنى عادة انتقال المصانع من موطن مختار على أساس اقتصادى الى آخر لا تتوفر فيه الجوانب الاقتصادية (كالقرب من الموانىء أو مصادر الطاقة ، وكلها عرضه للعدوان) الأمر الذى يعرض الكفاءة الانتاجية للانخفاض .

٧ — والى جانب هذه العوامل التى تؤثر فى جانب الانتاج ، فهناك جوانب أخرى تؤثر في جانبى الاستهلاك والانتاج معا . فعند استمرار حالة الحرب وشعور المواطنين بمخاطر التعرض للغارات الجوية خاصة في المراكز السكانية المكتظة (خاصة في المدن الصناعية) تنشأ حركة هجرة مستمرة ، على الاقل للعائلات (الافراد غير المرتبطين بعمل ثابت) الى الريف لدى الاقارب ، وهو ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية في مصر حيث هاجر السكان من المدن الساحلية ومن القاهرة الى مختلف المناطق الريفية . ويترتب على ذلك آثار كبيرة بالنسبة لتوزيع الايدى العاملة من جهة ، وبالنسبة لتوزيع المستهلكين من جهة أخرى ، فضلا عن الضغط على وسائل النقل في مرحلة الهجرة أو بصفة منتظمة أثناء العطلات للتزاور .

يترتب على هذه كل التغيرات في الجوانب الانتاجية والاستهلاكية آثار بعيدة المدى :

١) انخفاض ملموس فى المعروض من منتجات عدد من القطاعات بالنسبة للطلب عليها ، مما يؤدى لاختلال في توازناتها .

٢) تغيرات واسعة المدى فى أحجام العرض والطلب فى الاسواق المختلفة نتيجة تنقلات السكان واختناقات وسائل النقل مما يثير اختلالات توازن جغرافية .

٣) ارتفاع فى نسبة الاجور الى الانتاج ، بسبب ما أشرنا اليه من ضرورة اعادة توزيع الايدى العاملة ودخول عمال جدد من مستويات مهارة أدنى وتوقف جزئى أو كلى فى بعض المصانع من استمرار صرف للاجور والمرتبات الثابتة وهذا يؤدى الى ارتفاع فى حجم الطلب النهائى الكلى .

هذه كلها آثار متوقعة بوجه عام غير أن المجرى الفعلي للحرب هو الذى يحدد الموقف النهائى الذى يمكن أن يسود فى فترة معينة . فمن الجائز أن تتعرض الدولة لفقد جانب من أراضيها بما فيه من طاقات وموارد ، ومن المحتمل أن يحدث العكس فتحتل الدولة مناطق من أرض العدو ، وفى كلتا الحالتين فانه يمكن وضع احتمالات لمدى تعرض المناطق المختلفة للاحتلال وفقا لدراسات تجرى للأستراتيجيات والتكتيكات العسكرية التى يتبعها العدو والتى يمكن أن تتبعها الدولة ، وتؤدى أساليب نظرية اللعب دورها فى معالجة المواقف المحتملة مهما عظم عددها ، مع اجراء تحليل تتابعى يعاد حسابه بعد كل تحديد جديد للموقف يتم فيه حدوث موقف معين من المواقف البديلة يصبح احتماله الوحدة (أى تأكد الحدوث)

ومن جهة أخرى فان بعض أنواع التحليل الاقتصادى مثل التحليل المبنى على نظرية دخلية للمكرر أو نظريات التوازن السوقى الساكنة ، غير كافية لمعالجة كل المشاكل المترتبة على اختلال التوازن . فأغلب هذه النظريات تقوم على افتراض عدم مقدرة واحد من المتعاملين فى السوق (أو عدد محدود منهم) التأثير عليه ، وعلى محدودية أثر التوقعات على التصرفات الجارية . ومع ذلك فان هناك عدد كبير من النتائج الاقتصادية التى يمكن أن تستخلص باستخدام هذه النظريات مع تعديلها لأخذ العوامل الديناميكية فى الحسبان :

١ ـ فارتفاع نسبة التوظف بسرعة غير عادية تؤدى الى اتجاه معدلات الأجور الى الارتفاع ، اذا كانت أداة الأجور هى الأداة الوحيدة أو الرئيسية فى اجتلاب العمال الى المناطق الخطرة لخدمة المجهود الحربى بأشكاله المختلفة . ولهذا أثره الخطير على الأجور فى كافة القطاعات بما فيها قطاع الزراعة ، وهو ما تؤكده تجربتنا خلال الحرب العالمية الثانية .

٢ ـ واختلاف معايير الندرة لفترات محدودة ، يثير نزعات جديدة للاستثمار مبنية على الكسب السريع والرسملة فى فترات محدودة . وأهم هذه النزعات يظهر فى السلع القابلة للتخزين ، وكذلك فى انشاء عدد من المصانع الصغيرة التى تجد فى ظروف الحرب حماية طبيعية لمنتجاتها ، مما يهدد باستنفاذ الموارد الرأسمالية فى مشروعات تنهار اقتصادياتها فى الاجل الطويل ، وان كانت تساعد فى مواجهة الأحتياجات السريعة خلال الحرب .

٣ — واذا كانت امكانيات زيادة الانتاج والعرض استجابة لزيادة الطلب محدودة بالعوامل التى ذكرناها من قبل ، فان آثار المكرر تنتقل من ميدان التدفقات الحقيقية الى ميدان التدفقات النقدية ، وتصبح الحلقات المتتالية المترتبة على التوسع فى الانفاق العام أداة لتحريك القوى التضخمية دون أن يصحب ذلك رواج حقيقى حتى ولو كانت الطاقات المتاحة للدولة تسمح بمثل هذا الرواج فى الأحوال العادية .

٤ — وفى مثل هذه الظروف لابد من حدوث أعادة لتوزيع الدخول لصالح فئات على حساب الأخرى . فملاك العقارات فى المناطق المهددة ينخفض دخلهم ، بينما يرتفع دخل الملاك الذين تقع عقاراتهم فى الجهات التى تتم الهجرة اليها . وبوجه عام أصحاب حقوق الملكية فى القطاعات التى تتزايد الفجوة فيها بين الطلب والعرض بمعدلات أكبر من غيرها .

٥ — هذا التراكم الفجائى لدى بعض الافراد يؤدى الى مضاربات سلعية ضخمة لأن هؤلاء الافراد يشعرون بحكم تجربتهم أن التمسك بالنقود فى فترات صعود الأسعار يهدد ثرواتهم بالانكماش . واذا انتقلوا فى أى وقت من هذه المضاربات الى أنواع أكثر دواما من أنواع الملكية فسوف يكون ذلك الى النواحى التى تسمح قوانين المجتمع بالملكية الخاصة فيها ، والتى لا تتطلب خبرة فى أدارتها تفوق الخبرة المحدودة التى لديهم بحكم كونها أصلا دخلاء على مجالات الانتاج الاقتصادى .

مرحلة ما بعد الحرب :

فى هذه المرحلة تنتهى الاشتباكات العسكرية ، وتبدأ الحياة الاقتصادية فى العودة الى مجراها الطبيعى ، وتتأثر هذه العملية بعدة عوامل أهمها :

١ — طول الفترة التى استمرتها الحرب ، ومدى عمق عوامل القلقلة التى حدثت خلالها .

٢ — نتيجة الحرب من حيث الهزيمة أو الانتصار .

٣ — احتمالات العودة الى أحوال الحرب فى المستقبل القريب سواء مع نفس الأعداء أوغيرهم .

٤ ـ مجموعة العلاقات الدولية الخارجية ، وحجم المعونات التى يمكن أن تحصل عليها الدولة لأغراض اعادة التعمير .

ونحن هنا لا نريد الدخول فى تفاصيل هذه المرحلة ، وان كانت هى المرحلة التى تتبلور فيها كل آثار الحرب والتى تحدد المجرى الاقتصادى المستقبل للدولة والذى يعنينا بالدرجة الأولى هو الاثار التى تترتب على مجموعة الأجراءات والأحداث التى تتم خلال الحرب ويكون لهـــا انعكاس مباشر فى هذه المرحلة النهائية .

١ ـ فهناك أولا حجم التعويضات الذى تلتزم به الدولة سواء للمواطنين عن خسائر فى الأرواح أو الممتلكات ، أو للأعداء كجزء من تسوية تتم فى معاهدة الصلح ، وما يمكن أن تحصـــل عليه من تعويضات من الاعداء ، وهو ما يتوقف على النتيجة الفعلية للحرب .

٢ ـ احتياجات أعادة تعمير الطاقات التى دمرت خلال الحرب من انفاق رأسمالى يتطلب حجما كبيرا من الادخارات المحلية والموارد الأجنبية ، بما فى ذلك اعادة بناء المدن وتسويـــة الطرق وانشاء الموانىء والمطارات .

٣ ـ اعادة بعض الطاقات الانتاجية الى مجال النشاط المدنى ، اذا كانت تصلح لأغراضـــه ، وتجويد البعض الاخر من المعدات والطاقات المتخصصة فى الأغراض العسكرية .

٤ ـ ضرورة التخلص من بعض المنشئات والاستحكامات الدفاعية ، وهى عملية مكلفة ، وان كان هناك بعض المنشئات والطرق التى يمكن أن تكون قد نشأت لاغراض الحرب ثم يثبـــت جدواها لتطور فى الحياة العادية لم يكن مأخوذا فى الاعتبار (مثل الطرق الحربيـــة ـ كطريق المعاهدة وبعض المبانى) .

٥ ـ تسريح القوات المحاربة مع منحها تعويضات مناسبة ، وضرورة العمل على تحقيق هـــذا تدريجيا خشية حدوث حدوث قلقلة اجتماعية واقتصادية ، مما يعنى استمرار حجـــم الانفاق الحربى عند مستوى مرتفع لبعض الوقت .

٦ ـ استمرار بعض التدفقات السكانية التى تكون قد نشأت خلال الحرب أو تضخمت ، ســـواء فى نفس الاتجاه أو فى الاتجاه المضاد . فعمليات الهجرة تصفى ، بينما تنقلات الأيدى

العاملة قد تغذى روح الهجرة من الحضر الى الريف وهو ما شاهدناه لدينا بعد الحرب العالمية الثانية .

٧ — اختفاء الظروف التي أدت الى تحقيق ارباح خيالية في بعض المشروعات وانفتاح السوق الداخلي لظروف المنافسة العالمية مرة أخرى بشكل مفاجيء تختلف توقعات الافراد بشأنه وفقا لمدى التقدير السليم لابعاده الحقيقية . وهذا يحدث موجات متباينة من التصفيات لبعض الاعمال ، وما يصحب ذلك من خسائر أو انخفاضات في الارباح ، ومن بطالة بين العاملين في تلك المشروعات .

٨ — حجم الالتزامات الاجنبية التي تكون قد تولدت خلال الحرب ، والتي قد تستلزم اتباع سياسة محددة في السداد على عدد من السنين ، وهو أمر يتوقف التحكم فيه على النصر الذي تحققه الدولة ومدى تأثر موقفها الدولي بالحرب وبنتائجها .

٩ — وبوجه عام فان عبء الحرب على موقف النقد الاجنبي يحتاج الى جهد كبير في سبيل استعادة موارد الصناعات التصديرية بما في ذلك الصادرات غير المنظورة ، واهمها السياحة .

١٠ — وتتضافر احتياجات التصدير واعادة التعمير مع ضرورات تعويض التأخر الذي يعترض عملية التنمية ، حيث تعمل كلها في اتجاه واحد هو استمرار الحد من الاستهلاك النهائي وتوجيه المزيد من موارد الدولة لاغراض الاستثمار جديدا كان أو احلالا . ولذلك تشهد هذه الفترة عادة نوعا ثانيا من أنواع تخطيط الطوارىء هو التخطيط لاعادة التعمير .

١١ — والى جانب هذه الزيادات في الطلب النهائي لاغراض التصدير والاستثمار يتعرض الاستهلاك النهائي الفردي للزيادة تحت تأثير الطلب المختزن backlog in demand بسبب الحرمان خلال الحرب ، يعززه عادة قوة شرائية تفوق التدفقات الداخلية الجارية ، بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى الافراد اما في شكل نقدي مباشر (بزيادة المدخرات النقدية) أو في شكل أصول سهلة التحويل الى نقد ، خاصة سندات الحرب ، الى جانب التعويضات التي تستحق للافراد . ولذلك نجد أن دالة الاستهلاك تعرضت لجدل كبير بعد الحرب العالمية الثانية ، وذهب كثير من الكتاب الى ضرورة ادخال متغيرات جديدة فيها الى جانب الدخل ، كان منها حجم الاصول

النقدية لدى الافراد ومدى تأثرهم بمستويات الاستهلاك التى كانت سائدة قبل الانكماش الذى اعترضها خلال الحرب .

١٢ — ومما يزيد من حدة هذا الجانب للمشكلة حدوث ضغط عام للتراخى فى بعض الأجراءات التى تكون الحكومة قد اتخذتها أثناء الحرب متذرعة بالظروف غير العادية التى تسود خلالها ، ويحدث هذا الضغط من جانب الافراد بوجه عام ، كما قد يؤيده دعوى بعض الاقتصاديين الذين يتوقعون حدوث انكماش اقتصادى كنتيجة لانخفاض الجزء الأكبر من الطلب النهائى وهو الطلب الجماعى الحربى . وقد كان هذا الموضوع هو أهم ما شغل الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية وأدى لانقسام كبير فى الرأى خاصة فى الولايات المتحدة التى لم تكن خشيتها من آثار الحرب راجعة الى عوامل تتعلق بالانتاج (حيث لم تتأثر طاقاتها بالتدمير كدول أوروبا) بقدر ما كانت راجعة الى تغيرات الطلب النهائى منسوبة الى حجم للطاقة يمكن أن يتفق ومستوى التوظف الكامل اذا لم تتعرض الدولة للانكماش الاقتصادى .

هذه الآثار كلها تشير الى أن جانبا هاما من التطورات الاقتصادية ذات الاثار بعيدة المدى على الاجل الطويل ، يرتبط بطبيعة الاحداث التى تجتازها الدولة خلال الحرب ، ومجموعة الاجراءات التى تلجأ اليها الحكومة ، والتى يجب لذلك أن تبنى على أساس احتياجات الحرب من جهة وفى ضوء مجموعة المشاكل المترتبة عليها بعد انتهائها من جهة أخرى . واذا كنا نتحدث عن اجراءات حكومية محددة ، فان هذا لا يعنى أن نهمل مجموعة الأجراءات التى تتم على الصعيد الشعبى والتى يمكن أن يكون لها آثارا أبعد مدى .

السياسات والأجراءات الاقتصادية :

يتضح من التحليل السابق أن مجموعة الأجراءات والسياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة شئون الحرب تستهدف اعتبارات ثلاثة هى :

١ ـ تمويل الحـــرب
٢ ـ تحقيق التوازن الاقتصادى بمستوياته المختلفة (مشاكل الأجل القصير)
٣ ـ ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية بأقصى قوتها (مشاكل الأجل الطويل) .

كذلك رأينا أن هذه الاجراءات تتوقف على حجم الخطوات التى سبق اتخاذها فى مرحلة التأهـــب للحرب (كتكوين احتياطى استراتيجى من المؤن والذخائر واعداد طاقات سهلة التحول لأغـــراض الحرب الخ ..) ، وعلى حجم المشاكل المتوقعة بعد انتهاء الحرب .

وأهم من هذا كله أن تجرى الدراسات الكافية لاتخاذ مجموعة مترابطة من الأجراءات تتكامل فى تحقيق مجموعة الأهداف بأفضل كفاءة ممكنة ، وهذا يعنى أن تتبع الوسائل العلمية فى رســـم السياسات الاقتصادية (مثلا تلك التى اقترحها الكاتب الهولندى تنبرجن فى كتاباته المتعـــددة) معتمدة على بيانات وأحصاءات دقيقة تساعد على تقدير معالم الاقتصاد القومى بصورة سليمة .

ولن نحاول هنا أن نعطى تقديرات محددة لأحجام الأجراءات المختلفة ـ وهو ما لا يمكـــن تحديده الا بواسطة نماذج رسم السياسة الاقتصادية ـ ولكننا سنكتفى ببيان الاتجاهات المختلفـــة التى يمكن أن تكون موضوعا للدراسة .

وبوجه عام يمكن القول أن مجموعة الأجراءات المختلفة يمكن أن تنقسم الى قسمين

١ ـ اجراءات مباشرة ، تعنى التدخل الحكومى المباشر لتخصيص الموارد المتاحة للأغـــراض المختلفة . وهذا يعنى عادة تعطيل عمل الأنظمة الاقتصادية ، وان كان لا يلغى أثرهـــا مما يجعل فاعلية هذه الأجراءات محدودة ان لم تتم فى ظروف رقابة صارمة ، وبالاستعانـــة بالسياسات الأخرى .

٢ — اجراءات غير مباشرة ، تقوم على استغلال الأنظمة الاقتصادية لتوجيه قرارات الأفـــراد والوحدات بما يتفق والأهداف المرجوة .

أ — الأجراءات المباشرة : ويختلف مداها وفقا للظروف :

١ — فمن المسلم به أن تحديد حجم المتاح والمستخدم من المعدات الحربية يتم بقرارات تتخذها السلطات العسكرية ، سواء كان بتحديد حجم المنتج محليا منها (وهـو محدود بالطاقة المتاحة والتى يمكن تحويلها) أو حجم المستورد ، فى حـدود امكانيات الأستيراد القائمة . ومع ذلك فلابد للمخطط من أن يضمن أن هـذا التحديد يتم فى ضوء دراسة علمية دقيقة ، وأن يدخل الحجم الكلى لهـذه القرارات فى حسبانه .

٢ — وما يقال عن الذخائر ينطبق أيضا على الأفراد ، ويجب هنا أن ننظر الى احتياجات العمليات الحربية من الخبرات المختلفة ، خاصة ما يلزم سحبه من أغراض الانتـاج المدنى بما لا يلحق الضرر بهذا الأخير . وهذا يتطلب سياسة للتعبئة قائمـة على دراسات مسبقة ومعلومات مستفيضة معدة من قبل حتى لا تفاجأ الدولة بالموقـف المترتب على نشوب الحرب فى أى لحظة . وهذا يتطلب تقسيم الأفراد وفقا للاتى :

أ — الأفراد المتخصصون بحكم تدريبهم فى الأعمال العسكرية ، ولا يلزم سحبهم من الانتاج المدنى .

ب — العلماء والأخصائيين الذين يجب سحبهم من الوظائف المدنية ليعهد اليهم بالدراسات اللازمة لوضع الخطط العسكرية ، أو تنفيذ أعمال متعلقة بهـا (كالرياضيين والمهندسين وعلماء طبقات الأرض والأطباء وخبراء الطـيران واللاسلكى الخ ..) وهذا يتطلب وجود حصر شامل لهم وفقا للتخصـص والعمل الذى يمارسه ، حتى يمكن الأختيار من بينهم بدون تعطيـل العمليات الأخرى خاصة تلك الخادمة للمجهود الحربى .

حـ — الأفراد المدربين على العمليات الحربية ، وبوجه خاص على الأنواع المختلفة للأسلحة التي يتم استخدامها فعلا في الحرب ، ويراعى في استدعائهم احداث توزيع لهم يقلل من احتمالات تعرض بعض الوحدات أو بعض المناطق للشلل .

د — الأفراد اللازم تكليفهم للعمل بالوحدات الانتاجية التي تعمل مباشرة في الانتاج الحربي ، ويختار الأخصائيون منهم والفنيون من مواقع العمل المدني وفقا للتخصصات المطلوبة بما لا يعرض تلك المواقع للتوقف .

هـ — تنظيم عمليات التدريب لاكساب عدد جديد من الأفراد الخبرات اللازمة للحلول محل الصف الأول عند فقده ، أو للحلول محل الأفراد الذين يلزم سحبهم من الأعمال المدنية . وهذا يتطلب وجود المدربين الأكفاء ومراكز التدريب المجهزة .

وبإيجاز فانه لابد من سياسة رشيدة للتعبئة يتم الاعداد لها قبل نشوب الحرب وتجهز لها البيانات التي تأخذ في اعتبارها كل التغيرات التي تطرأ على الموارد البشرية المتخصصة ، على أن يجرى تكليف الأفراد بما يلزم احتياجات العمليات العسكرية مع احداث أقل قدر من الخسائر الممكنة للقطاعات المدنية خاصة الحيوية منها . وتتم في نفس الوقت رقابة على استخدام المكلفين في التخصصات التي يجيدونها ، خاصة بالنسبة للتخصصات شديدة الندرة عن غيرها .

٣ — أما المؤن التي تلزم للمجهودات الحربية ، وكذلك المواد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الضرورية للانتاج أو الطلب النهائي المدني فلابد من سياسة مرسومة لتكوين احتياطي استراتيجي منها يبدأ اعداده في مرحلة التأهب للحرب . غير أن الأمر قد يقتضي مزيدا من الاشراف خلال فترة الحرب على عمليات الانتاج والتداول ، ويتم هذا عن طريق قيام الحكومة بالسيطرة على مصادر الانتاج مباشرة ، أو الاستيلاء على منتجات الوحدات الانتاجية اذا كانت تابعة للقطاع الخاص لكي تضمن التحكم في

التوزيع محتجزة لاحتياجاتها الخاصة ما تشاء . كما أنه في الامكان اخضاع التوزيع المدني (سواء لاغراض الانتاج أو الاستهلاك) لنظام البطاقات بدلا من ترك عوامل السوق تتحكم في اجراء الموازنة عن طريق الاسعار ، نظرا لما يترتب على هذا من قلقلة اقتصادية واضطراب اجتماعي كبيرين .

ومن أهم المنتجات التي قد يلزم اخضاعها لمثل هذه الاجراءات المواد الغذائية الاساسية والملبوسات الشعبية ، وكذلك بعض المستلزمات الحيوية للانتاج خاصة الوقود ، وقد تمتد هذه الاجراءات أيضا الى خدمات النقل . وفي هذه الاحوال جميعا يفضل اتباع سياسة محددة منذ بدء العمليات الحربية تستمر حتى تستقر الاوضاع بصورة نهائية . غير أنه من الممكن أن تظهر الحاجة الى اتخاذ اجراءات مماثلة بالنسبة لبعض السلع التي يتعرض المعروض منها للنقص الفجائي بسبب تعرض الموارد المحلية للتدمير أو الفقد ، أو انكماش الواردات منها نتيجة للظروف المحيطة بالتجارة الخارجية .

٤ — وهناك مجموعة من الاجراءات الاخرى المتعلقة بتعزيز الجهاز الانتاجي ورفع مستوى الانتاج . منها القوانين المنظمة لساعات العمل ومواعيده . ولتشغيل الاحداث والنساء والشيوخ . وتتوقف هذه القوانين على طبيعة المشاكل التي تواجهها الدولة في القطاعات المختلفة . فقد يترتب على تجنيد العاملين الذكور حدوث نقص في الايدي العاملة مما يتطلب مد ساعات العمل للعمال الباقين ، والسماح للعمال المتقاعدين بالعودة الى العمل . وقد يترتب على نقص المستلزمات وتعطل الطاقات ضرورة الحد من ساعات العمل ، وأعادة توزيع العاملين على القطاعات المختلفة . وخلال الحرب العالمية الثانية ظهر تقليد جديد هو التوقيت الصيفي للاستفادة من ضوء النهار بما يسمح بتوفير التيار الكهربائي وتجنب ساعات الليل التي تشتد فيها الغارات الجوية .

٥ — كذلك قد تقتضى ظروف التجارة الخارجية اتخاذ مجموعة من الأجراءات التى تؤدى الى تقليل المشاكل التى تترتب عليها فى شئون الانتاج والنقد الأجنبى . فقد يكون من اللازم أصدار بعض القوانين التى تعيد تنظيم الدورة الزراعية بما يجعل قائمة المحاصيل الزراعية أكثر ملاءمة لأمكانيات التصدير وضرورات الأحلال محل الواردات . كذلك لابد من تشديد الرقابة على النقد الأجنبى والبحث عن امكانيات جديدة للتصدير والاستيراد على ضوء مجموعة العلاقات الدولية التى تحددها الحرب ووفقا لطبيعة الواردات التى يحتاجها الاقتصاد القومى وفقا للتطورات التى تصيب الانتاج المحلى بما يجعله أقدر على مواجهة التزامات الحرب ، والحصول على قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة ، وتحديد حصص فى الميزانية النقدية لتوزيع الواردات بمقتضاها وفقا لمجموعة الأولويات التى تمليها حالة الحرب .

ب — السياسات الاقتصادية : ومن هذه السياسات ما يمكن استخدامه فى تحقيق مجموعة الأهداف النهائية مباشرة ، ومنها ما يحدث تأثيره عن طريق التأثير فى سلوك الوحدات الاقتصادية التى تبقى لها حرية اتخاذ قراراتها الاقتصادية فى شئونها الخاصة . ويمكن مناقشة هذه السياسات تحت العناوين الاتية :

١) السياسات المالية : ويقصد بها مجموعة السياسات التى تحدد الانفاق العام وموارد تمويل هذا الانفاق . وقد ناقشنا من قبل العوامل التى تحدد حجم الانفاق الجارى العام بمختلف أنواعه ، ولذلك علينا أن نناقش الآن موارد التمويل المختلفة . وأول هذه الموارد الضرائب المختلفة سواء على الثروة أو الدخول أو السلع عند أنتاجها أو استيرادها أو استخدامها . والمورد الثانى هو الاقتراض من الافراد بصوره المختلفة ، والثالث هو الاقتراض من الجهاز المصرفى والرابع هو الاقتراض من الخارج .

واذا كانت الضرائب التصاعدية على الدخل لها مبررها الاقتصادى والأجتماعى فى الظروف العادية ، فان الدعوى للمضى فيها تشتد خلال الحرب وان كان

يتوقف أصلا على نظم توزيع الدخل . ومن المهم أن يتطور النظام الضريبى بما يسمح بامتصاص الجانب الأكبر من الزيادات فى الدخول والثروات التى تنشأ عن ظروف الحرب ، والتى تعود الى فئات لها نمط استهلاكى يولد ضغطا على موارد المجتمع لا تجيزه تلك الظروف . ومن جهة أخرى فانه نظرا لأن أهم عناصر اختلال التوازن سواء خلال الحرب أو بعدها هو الاستهلاك الخاص بمستوياته المختلفة ، فان هناك مبررا لاقتطاع نسبة أكبر من فئات الدخل المختلفة حتى ينكمش الدخل المتاح للانفاق فى الحاضر ، وتقل الأصول النقدية السائلة التى يمكن أن تتراكم لدى الافراد للانفاق النهائى بعد الحرب . ويمكن أن يتم ذلك برفع معدلات ضرائب الدخل بوجه عام ، أو بغرض نسب معينة كنوع من الاقتراض الاجبارى على أن تحدد شروط السداد بما لايحدث دفعة كبيرة فى القوى الشرائية فى فترة محدودة بمجرد انتهاء الحرب .

ومن جهة أخرى فانه اذا كانت الضرائب غير المباشرة تعتبر موردا موثوقا بمقدرته على تحقيق الحصيلة المحددة له لسهولة الرقابة على تطبيقه ، فانه يثير دائما قضية العدالة فى توزيع العبء الضريبى ، نظرا لأن فاعلية هذه الضرائب تتطلب فرضها على سلع لها جمهرة كبيرة من المستهلكين وتتميز فى نفس الوقت بانخفاض مرونة الطلب عليها ، مما يعنى فرضها على سلع ضرورية لعامة الشعب ، الأمر الذى قد يلقى بعض المعارضة خاصة وأن ضعف مستوى الدخل وعدم وصول كفاءة النظام الضريبى الى المستوى المطلوب ، يجعل نسبة الضرائب غير المباشرة فى الأصل مرتفعة فى غالبية الدول النامية . ومع ذلك فان هذه الاعتبارات تخلى مكانها لاعتبارات التوازن التى تفرضها الظروف المحيطة بالسلع المختلفة . فطالما أن المعروض محدد بظروف تخرج عن أرادة الدولة فمن الأصوب ألا يترك القصور فى المعروض يعبر عن نفسه فى شكل ارتفاع فى الأسعار تذهب حصيلته الى حفنة من الافراد ، بل يقدر السعر الذى يكفل التوازن السوقى وتحدد الضريبة بما يسد الثغرة بين هذا السعر وبين تكاليف الانتاج .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن يوازن واضع السياسة بين أسلوبين : الأول يجعل الدولة تأخذ هذا الشكل السافر فى رفع الأسعار عن طريق فرض الضرائب ، والثانى تترك فيه الدولة منتجى السلع يرفعون أسعار بعض السلع معتمدين على العلاقة بين العرض والطلب محققين بذلك أرباحا تزيد من دخولهم على أن تخضع هذه الدخول لضريبة مرتفعة تتقبلها جمهرة الشعب باعتبارها محققة لعدالة فى توزيع أعباء الحرب . واذا كان هذا الأسلوب الأخير يقلل من درجة المواجهة المباشرة ، الا أنه لا يمكن التمادى فيه الى حد كبير تعلو عنده الشكوى من عجز الحكومة عن منع مجموعة من الافراد من استغلال جمهرة الشعب ، خاصة اذا لم يكن الجهاز الضريبى قادرا على اللحاق بهم بصورة مرضية .

أما الاعتماد على الاقتراض سواء من الافراد أو من الجهاز المصرفى أو من الخارج فلابد أن يتم فى حدود مقدرة الدولة على السداد المستقبل بما لا يؤثر فى معدلات النمو المستقبلة وفى مدى الاستقرار الاقتصادى . واذا كان الاقتراض الخارجى أمر تمليه طبيعة الاحتياجات لأغراض الحرب خاصة فى دولة يعجز جهازها الانتاجى عن تلبية الجزء الأكبر من متطلباتها العسكرية فان الاقتراض لتغطية الاحتياجات من السلع المدنية ، خاصة تلك اللازمة لأغراض الاستهلاك النهائى يجب أن يتم فى أضيق الحدود . وواضح أن تحديد المستوى الذى يجب ألا يتجاوزه الاقتراض وتوجيه حصيلة القروض للاستخدامات المختلفة يتطلب وضع نموذج ديناميكى يبين الاثار التى تترتب عليها فى الحاضر والمستقبل . ونفس الشىء يمكن أن يقال عن الاقتراض من الافراد الذى يجب أن تكون الفائدة عليه من الارتفاع بحيث تجتذب القدر المطلوب ، وفى نفس الوقت من الانخفاض حتى لا يؤدى الى اثراء البعض من عملية الدفاع عن الوطن . أما الاقتراض من الجهاز المصرفى بشكل يؤدى الى خلق ائتمان يتضاعف حجمه بما يهدد بحدوث موجة تضخمية ، فهو أمر يجب تقريره فى ضوء متطلبات التوازن وأثره على الأسعار وهو الاثر الذى قد يعصف بالقوة الشرائية للموارد الأخرى وبذا يعجز

عن تحقيق زيادة فعلية فى الموارد الحقيقية ولكنه يترك آثارا تضخمية خطيرة تجعل الدولة تدخل فى حلقة مفرغة تزيد من اعتمادها على الاقتراض دون أن تجنى منه شيئا يذكر .

٢) السياسات الدخلية : ويتضح من مناقشة السياسات المالية أن جانبا كبيرا منها ينصب فى النهاية على الدخول ، غير أن الأمر لا يقف عند حد التحكم فى الدخول بعد حصول الأفراد عليها ، اذ أنه قد يكون من الأفضل التحكم فيها قبل توزيعها لأن هذا يكون وقعه أهون على الأفراد . وطرق التحكم متعددة تتوقف على نوع الدخول . فبالنسبة للدخول التى تمنح فى شكل أجور ومهايا للعاملين فى الأجهزة الحكومية المختلفة والقطاع العام يمكن اتخاذ بعض الإجراءات التى تؤدى الى ايقاف الاضافات اليها مثل الحد من العلاوات الدورية والمكافآت الاضافية أو المزايا التى تمنح لبعض فئات العاملين ، بما فى ذلك المكافآت عن ساعات العمل الاضافية . ووضع حدود عليا للمرتبات أو المكافآت .

ومن الممكن التحكم فى دخول فئات معينة من المنتجين عن طريق التحكم فى أسعار المنتجات ، اذا كانت الدولة تستولى عليها لتقوم بتوزيعها ، فهى مثلا تستطيع التأثير فى دخول المزارعين — أو على الأقل جانب كبير منها — عن طريق تغيير أسعار بعض السلع كالقطن والأرز والقمح ، كما تستطيع تحديد دخول بعض المنتجين الصناعيين بنفس الأسلوب ، خاصة اذا كان لها سلطان على الانتاج ، كما فى حالة أصحاب الأنوال اليدوية . ويؤكد هذا الأسلوب أهمية الربط بين السياستين الدخلية والسعرية .

٣) السياسات السعرية : لهذه السياسة جانبان أولهما خاص بتحديد مدى التغيرات التى يسمح بحدوثها فى مستوى الأسعار العام والثانى خاص بالتغيرات الواجب احداثها لتحقيق التوازنات الجزئية . فمن المشاهد أن الحربين العالميين اللتين شهدهما القرن الحالى والحروب الجزئية التى حدثت خلاله أدت فى أغلب الدول

الى حدوث ارتفاعات فى الأسعار بمعدلات سريعة ولم يكن فى الامكان الرجوع عنها بدرجة ملموسة ، وباءت محاولات العودة الى أوضاع ماقبل الحرب بالفشل بعد أن أحدثت آثارا جسيمة على الاقتصاد القومى (كمحاولات انجلترا خلال العشرينات) ، وحملت هذه الارتفاعات دولا عديدة على تخفيض قيمة عملتها (وهو ما فعلته انجلترا بعد الحرب الثانية) ولذلك يجب أن تؤخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان خاصة فى حرب جزئية تؤثر على دولة دون أن يكون لها نفس الاثر على باقى دول العالم . لأن مواجهة الدولة لضرورة تخفيض العملة فى فترة السداد يزيد من أعبائه عليها بدرجة كبيرة .

أما بالنسبة للتوازنات الجزئية فان الضرائب غير المباشرة تلعب دورا هاما فيها ، وتتكامل معها عمليات تحديد الأسعار التى تتوقف فاعليتها وآثارها على ظروف الانتاج والتوزيع . فقيام القطاع العام بالانتاج يجعل فى الامكان تحديد الأسعار بما يكفل التوازن المطلوب وتحقيق فائض فى نفس الوقت يوجه للأغراض العسكرية والاستثمارية . غير أنه يجب الحذر فى استخدام هذا المورد حتى لا يؤدى الى القضاء على التراكم فى ظروف يكون الجزء الأكبر من الفائض الادخارى فى أيدى وحدات القطاع العام . ويجب الحذر بوجه خاص من الاستمرار فى المعدلات الاستثنائية التى يمكن أن يستخدم بها هذا الفائض فى تمويل الانفاق غير الاستثمارى بعد انتهاء الحرب .

كذلك من الممكن الربط بين الأجراءات المباشرة كالتوزيع بالبطاقات وأسلوب تحديد الأسعار . ففى خلال الحرب العالمية الثانية كان نصيب الفرد الانجليزى من بعض السلع يحدد بالنقد لا الكمية وتغير الكمية من وقت لآخر وفقا للموارد المتاحة من تلك السلع ، وكان هذا يضمن توازن السوق وفى نفس الوقت يتلافى أن يؤدى النقص فى الانفاق على سلعة معينة اذا ما أنقصت مقنناتها مع ثبات أسعارها الى زيادة الموارد المتاحة لدى الافراد للانفاق على السلع الأخرى .

٤) السياسات النقدية : من أهم شروط التوازن الاقتصادى العام أن يتبع الجهاز المصرفى سياسة فى الاصدار والائتمان تتمشى مع الاعتبارات السابقة كلها ، وأن يتم اقراض القطاعات المختلفة وفقا للخطة الاقتصادية العامة التى يشترك فى وضعها مع أجهزة التخطيط المركزى والخزانة العامة . ويتم تنفيذ هذه السياسة عن طريق التخصيص المباشر بالنسبة لوحدات القطاع العام وعن طريق تحديد حصص لفروع القطاع الخاص واستخدام سلاح سعر الفائدة التميزى حيثما أمكن . وللجهاز المصرفى دوره الخطير فى مثل هذه الظروف خاصة وأنه يستطيع بتحليل المراكز المالية لمختلف فئات العملاء أن يلفت أنظار الدولة الى واقع التطورات الاقتصادية الجارية . والشىء الذى يجب تجنبه أن يقع الجهاز فريسة لضغط احتياجات الحرب على الدولة بحيث يؤول به الأمر الى أن يتحول الى معمل للاصدار ، وهو أمر كفيل بأن يودى بالعملة الى الحضيض .

٥) السياسات الادخارية : وتتوقف هذه السياسات على طبيعة الفئات المختلفة للمدخرين . ففى دولة تقوم على نظام مختلط تلعب المدخرات الخاصة دورا هاما رغم ضآلة نسبتها الى حدما . وعلى الدولة أن تقوم بحملة ادخارية منظمة ، وأن تعيد تنظيم الأجهزة الادخارية بشكل يرفع كفاءتها فى خدمة صغار المدخرين ، ولها أن تعفى المدخرات من بعض الضرائب وتسمح فى رفع الفوائد عليها حتى تجتذبها من الاستخدامات الاخرى غير المرغوبة (خاصة أعمال المضاربة) . وتلعب أوعية التأمين بصوره المختلفة دورا هاما ، وقد يكون من المفيد فى هذا المجال النظر فى تعميم أنظمة التأمين على فئات لم تكن متمتعة به من قبل ، كما أنه يمكن رفع معدلات المساهمة فيه ، خاصة وأن هذا يساعد فى مواجهة الحجم المتزايد للتعويضات التى تصيب المنكوبين ، وبذلك تدخل الدولة نوعا من التأمين الجماعى بأن تحدد الزيادة فى الاقساط عن فترة معلومة وتعلن قواعد التعويض معها حتى يتقبلها الافراد .

والمصدر الأساسى للمدخرات فيأتى عن طريق الشركات ووحدات القطاع العام ، ويجب أن يراعى عدم الافتئات على هذا المورد بما يحد من امكانيات الاستثمار فى الحدود المقررة خلال الحرب ، ثم بعدها فى فترة أعادة التعمير . ويحسن فى هذا الصدد تعيين نسبة معينة كمخصص لاعادة التعمير تستبعد من الارباح وتؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الأسعار بحيث تستطيع الدولة فيما بعد أن تسير على سياسة واضحة فى الاستثمارات الجديدة والانفاق الجارى مع استعادة الطاقات المفقودة .

الاجراءات الشعبية

بالرغم من أن الاجراءات والسياسات العامة تخاطب الشعب فى النهاية ، فان هناك مجالا للعمل الشعبى التلقائى سواء لانجاح تلك الاجراءات والسياسات أو كبديل لها . ويمكن التمثيل لهذه الاجراءات ببعض الامثلة :

١ ـ المساهمة بالعمل بدون مقابل ، سواء بالنسبة للعمل الاصلى للفرد أو للاعمال الاخرى المتعلقة بالعمليات الحربية . ويمكن أن يأخذ النوع الاول شكل زيادات فى ساعات العمل بنفس الاجر اذا ما اقتضت حاجة العمل تلك الزيادة ، أو تخصيص الفرد ساعات أضافية للعمل فى تخصصه فى مراكز خاصة بالاعمال العسكرية كأن يقوم الاطباء والممرضون بتخصيص ساعات خارج أوقات عملهم (تنظم بالتناوب) ، أو تطوع الافراد فى عمليات الدفاع المدنى وقيامهم بالتدريب على قواعدها . وتصل هذه المساهمة ذروتها فى حالة الحرب الشاملة غير النظامية ، ففى فيتنام نجد الفرد يخصص ٨ ساعات للعمل اليومى و ٨ للنوم ثم ٨ يهبها للخدمة العسكرية ، لانه لا يمكن لدولة مثل فيتنام أن تمول حربا تطول بهذه الصورة اذا كان جميع المحاربين متخصصين يستمدون كسبهم من العمل العسكرى بمفرده . ونفس الشىء حدث من قبل فى الجزائر .

٢ ـ المساهمة بالمال كبديل للعمل المباشر أو اضافة اليه ، وكمصدر يخفف عن كاهل الدولة ضرورات التمادى فى فرض الضرائب ، وهذا أمر يحتاج الى أرادة قوية من جانب الافراد ،

ويحتاج أيضا الى حملات شعبية منظمة . ومن المهم أن تمتد المساهمات الى المواطنين فى الخارج والى غيرهم ممن يتعاطفون مع الدولة فى معركتها لأن هذا يدبر قدرا هاما من النقد الأجنبى اللازم لتمويل العمليات الحربية .

٣ — العمل على زيادة المدخرات ، وهذا يسهل عمليات التبرع بالمال ، لأنه يجعل هذا التبرع بديلا للاستهلاك الجارى ، وحتى اذا لم يوجه جانب من المدخرات الاضافية هذه الوجهة فان مجرد احتجازه يعتبر مساهمة فى الحد من الاستهلاك وعاملا مساعدا فى تحقيق التوازنات المطلوبة وأضرب لذلك مثلا فأقول أننا حاليا نستورد ما يعادل نصف استهلاكنا المحلى من القمح (وهو استهلاك يتم أغلبه فى المدينة) ونخصص لهذا الغرض ما يزيد عن ٦٠ مليون جنيه سنويا . فلو أن كل فرد فى المدينة خفض استهلاكه من القمح الى النصف لاستطعنا أن نوفر للدولة هذه الملايين التى تكاد تعادل صافى حصيلة قناة السويس .

٤ — قيام الجماعات فى الوحدات الانتاجية بأعادة النظر فى ظروف الانتاج ودراستها بغرض التوصل الى الحلول لبعض مشاكل الانتاج التى تساعد ليس فقط فى الاستفادة من الموارد النادرة كالطاقات والخامات بما يقلل الضياع فيها ، بل ويسهم فى المحافظة على تلك الطاقات وصيانتها . واذا كانت هذه الاتجاهات من أساسيات عملية التنمية فانها تصبح ضرورة وطنية فى فترة الحرب .

٥ — ولا يجب أن يشعر العاملون بوحدات الخدمات العامة بأن المجال محدود أمامهم للمساهمة ، فالعمل على الاقتصاد فى استخدام المستلزمات (الباب الثانى) كالورق والوقود والاضاءة الخ ... دون التأثير فى كفاءة الخدمات يؤدى الى تخفيض فى حجم الانفاق العام المدنى وبالتالى ضرورات تمويله . ودراسة وسائل رفع أداء الخدمة تؤدى نفس الغرض .

٦ — وتستطيع بعض وحدات الخدمات أن تلعب دورا هاما فى تجميع الأموال اللازمة لأغراض الحرب . فالفرق الفنية كانت من أهم العناصر التى ساهمت فى الترويح عن المحاربين

وفى جمع الأموال من الداخل والخارج خلال الحرب العالمية الثانية فى معظم الدول المحاربة . ولعل اكتساب عملها هذه الصورة يسمح بتبرير اقبال الشعب على وسائل الترويح فى وقت قد يرى بعض المتزمتين فيه جرما كبيرا فى أن يذهب البعض للأستمتاع وهناك من يذهبون للأستشهاد . ذلك أن هناك ضرورة للترويح تزيد فى أشد الظروف قسوة ، فضلا عن أن جانبا من الدخل يوجه لهذه الأغراض كجزء من النمط الاستهلاكى العادى ، فاذا نحن ضيقنا عليها وجدت الموارد المخصصة لها متنفسا لها فى أنواع أخرى من الأستهلاك الضرورى مما يؤدى الى زيادة المصاعب بدلا من تذليلها .

٧ — واذا كانت الوحدات المنظمة تملك الكثير فى هذه الناحية ، فانه من الممكن الافادة من جماعات يسهل تنظيمها وأخص بالذكر منها الشباب خاصة تلاميذ المدارس والجامعات . فنحن مقبلون على فترة الأجازات الصيفية ، وهى أيضا فترة حرجة فى الزراعة . ولذلك يمكن تنظيم جماعات من الشباب تتوجه الى الريف بدلا من المصايف وتقوم بالمعاونة فى عمليات مقاومة دودة القطن التى أثبتت البحوث العلمية (وآخرها بحث ألقى فى المؤتمر الذى عقده معهد الأحصاء مؤخرا) أن مقاومتها باليد أفضل من المقاومة بالمبيدات . وهذا يخدم القضية من ثلاثة زوايا : الأولى توفير المبالغ التى كانت توجه عادة للتصييف والتى تؤدى الى زيادات ضخمة فى الأستهلاك وضغطا على وسائل النقل والطرق لا تحتمله الظروف الحالية ، والثانية هى تخفيض التكاليف التى يتحملها المزارع وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المبيدات والثالثة المساهمة فى رفع محصول القطن وما يتلوه من محاصيل الأمر الذى يعزز الانتاج القومى ، خاصة ماهو معد للتصدير منه ، كذلك يمكن ببعض التدريب لهؤلاء الشبان المتدربين أن ينقلوا الى الفلاح الكثير من الأرشادات الزراعية التى كان ضعف تطبيقها واحدا من أهم أسباب عدم فاعلية الكثير من مشروعات التنمية الزراعية بالقدر المطلوب . وهذا فى حد ذاته يعتبر مدرسة يتلقن فيها الشباب بعض واجبات العمل الوطنى الذى تتطلبه عملية التنمية حتى فى الأوقات العادية .

٨ — واذا كانت هذه امكانيات الوحدات والجماعات المختلفة ، فان مما لاشك فيه أن بوسع الوحدات العاملة فى مجال البحث والدراسة العلميين أن تؤدى الكثير . ونحن اذا

اعتبرنا أن ندوة اليوم بادرة طيبة نحو تغليب البحث العلمي على الجيشان العاطفي ، فانها لا تعدو طرقا لباب درب طويل تكرس فيه الجهود نحو الهدف الأسمى للدولة . ولدينا في بعض ما قلناه مجالا للتأمل ، وأضرب الأمثلة فأقول :

— بوسعنا أن نجرى دراسات عملية ولو على أنفسنا من قبيل دراسات ميزانية الأسرة ، نستطلع منها حقيقة نمطنا الأستهلاكي ثم نخرج منها بنتائج محددة حول نواحي خفض الأستهلاك ، مبنية على بحث علمي يسترشد بدراسات التغذية حتى لا يكون للخفض أضراره على الصحة ، لأن المهم ليس الخفض على وجه الأطلاق بل الحد من نواحي الأسراف التي تذهب المال والصحة معا .

— بوسعنا أيضا أن نقوم بدراسات ميدانية في تخصصاتنا ، وأهمها دراسة مشاكل الأنتاج في الوحدات والقطاعات الأساسية واقتراح الوسائل العلمية لحلها .

— كذلك باعتبارنا روادا في البحث العلمي علينا أن نوجه الرأى العام بمختلف الطرق ، وبما فيها تنوير أجهزة الأعلام ، لمعالجة المشاكل بأسلوب علمي هادئ

وكما ذكرت في بداية حديثي فان الأساليب العلمية الجديدة نشأت كلها من مساهمات أجهزة البحث العلمي في معالجة المشاكل التي واجهت العسكريين ونحن لدينا من الكفايات العلمية ما لو أحسن تنظيمه والأفادة منه ما يستطيع أن يشكل قوة ضاربة كبرى تقف وراء جنودنا البواسل في الميدان وتمدهم بأسباب القوة والنجاح .

هذه بعض الخواطر التي سنحت لي والتي رأيت أن أعرضها على حضراتكم لكي تكون أساسا للمناقشة ونقطة البدء لوضع خطة عمل منظمة تجعل كلا منا جديرا بالانتماء لهذا الوطن لا يقلل من شأن أحد منا أنه لا يقف عند الجبهة محاربا ، فالحرب لم تعد تخصصا تؤجر له مجموعة من الأفراد ، بل هي اليوم عمل متكامل يشترك فيه كل أبناء الشعب ، وتعظم المسئولية فيه للجميع دون أن يكون البعد عن الجبهة مقياسا لقدرها .

وأختتم هذه الكلمة بالتوجه الى الله عز وجل أن يؤيدنا فى معركتنا الحالية وفى حربنا الطويلة من أجل النهضة والتقدم .. فما زالت المراحل أمامنا طويلة وشاقة ، وانا لمجتازوها بعونه تعالى وبعزمنا واصرارنا وكفاحنا .